

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجتمعات على مفترق طرق

"تأثير التغيرات المصاحبة للنفط على مجتمعات شرق الجزيرة العربية"
بحث نشر في كتاب حرره الدكتور طاهر كنعان و نشره المركز تكريما للدكتور يوسف صايغ

د. علي خليفة الكواري

الدوحة في ٢٥/١٠/١٩٩٨م

الفهرس

- ١- نمط التنمية الذي أفرزته التغيرات المصاحبة للنفط
١-١ مفهوم التنمية
٢-١ ما هية التغيرات المصاحبة للنفط
٣-١ ضياع فرص تنمية محتملة
٤-١ نمط "تنمية" للضياع
- ٢- تأثير التغيرات المصاحبة للنفط على المجتمع في "شرق الجزيرة العربية"
١-٢ تعريف المجتمع
٢-٢ ليس المواطنون وحدهم كل المجتمع
٣-٢ ولا يشكل كل السكان مجتمعاً
- ٣- محصلة التغيرات المصاحبة للنفط: مجتمع على مفترق طرق
١-٣ المسار الخطر
٢-٣ المنعطف الآمن

مجتمعات على مفترق طرق

"تأثير التغيرات المصاحبة للنفط على مجتمعات شرق الجزيرة العربية "

شرق الجزيرة العربية إقليم متميز من أقاليم شبه الجزيرة العربية . يمتد من الكويت شمالاً إلى راس مسندم جنوباً . ويشمل الإقليم كامل حدود الكويت والبحرين وقطر ومعظم الإمارات العربية . كما يضم المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية وأجزاء صغيرة من سلطنة عمان . وفي هذه الدراسة سوف يتركز تحليلنا على دولة الإمارات وقطر والبحرين والكويت . وسوف نعبر عن هذه المجموعة بدول أو مجتمعات "شرق الجزيرة العربية" . ولن يكون هذا المصطلح شاملاً للمنطقة الشرقية من المملكة العربية التي تتأثر اليوم أكثر بأوضاع بقية أجزاء المملكة المترامية ، ولن يشمل تحليلنا أيضاً سلطنة عمان . فمجتمع كل من المملكة والسلطنة اليوم من حيث حجم وتركيب السكان لا يتماثل مع مجتمعات الكويت والبحرين وقطر والإمارات ، وتأثير الهجرة عليهما ليس بالخطورة التي تتعرض لها بقية مجتمعات دول مجلس التعاون .

وبالرغم من اختلاف المملكة والسلطنة عن بقية دول مجلس التعاون فيما يتعلق بتركيب السكان ومخاطر الهجرة على مجتمعاتها ، فان كل دول مجلس التعاون تتشابه -إلى حد كبير- معطياتها ومشكلاتها الاقتصادية الناتجة عن اعتماد النشاط الاقتصادي والاجتماعي على ريع النفط الذي نلاحظ بشكل واضح اليوم تلاشي تدرجياً بسبب التقدم التقني في صناعة النفط وانخفاض تكاليف الإنتاج في الوقت الحاضر في حقول النفط الحدية في الاسكا والمناطق العميقة من بحر الشمال والمحيطات، إلى حوالي عشرة دولارات للبرميل بعد أن كانت تكاليف استخراج النفط من هذه الحقول منذ عقدين من الزمن تزيد على عشرين دولار للبرميل.

ولذلك فأنا في هذه الورقة عندما نتحدث عن مخاطر الهجرة على مجتمعات "شرق الجزيرة العربية " إنما نقصد المخاطر المحيطة بالإمارات وقطر والبحرين والكويت بشكل رئيسي هذا بالرغم من وجود تأثير لا يستهان به ومخاطر من الهجرة الأجنبية والاعتماد على العمالة الوافدة في كل من المملكة والسلطنة . أما عندما نتحدث على المشكلات الناتجة عن سوء استخدام عائدات النفط في الماضي وعندما نتعرض لتأثيرات تلاشي ريع النفط تدرجياً في المدى البعيد فأنا نعني أقطار أو مجتمعات دول مجلس التعاون جميعها دون استثناء.

وغني عن القول إن أقطار مجلس التعاون تمثل شريحة عربية تربطها أواصر الانتماء العربي مع بقية المجتمعات العربية من المحيط إلى الخليج . كما إن تاريخ مجتمعاتها فضلاً عن ثقافتها هو جزء لا يتجزأ من التاريخ والثقافة العربية والإسلامية .

بعد هذه المداخلة التوضيحية يحسن بنا أن نبدأ عرضنا لموضوع الورقة من خلال مناقشة وتحليل جوانب هامة، كان إدراكها وراء التحذير الذي تطرحه هذه الورقة، وسبب الدعوة إلى التعامل مع أبعاد المسار الخطر الذي تسير فيه دول مجلس التعاون وحث أهل المنطقة على سلوك المنعطف الآمن الذي مازالت الفرصة سانحة لسلوكه . والجوانب التي سوف تتناولها هذه الورقة هي : *

أولاً : نمط التنمية الذي أفرزته التغيرات المصاحبة للنفط .

ثانياً : تأثير التغيرات المصاحبة للنفط على مجتمعات "شرق الجزيرة العربية" .

ثالثاً : محصلة التغيرات المصاحبة للنفط : مجتمعات على مفترق طرق .

(١)

نمط التنمية الذي أفرزته التغيرات المصاحبة للنفط

شهدت الدول الأعضاء في مجلس التعاون تغيرات اقتصادية واجتماعية هامة خلال عصر النفط. كان من تأثيراتها الإيجابية ارتفاع مستوى المعيشة ، وانتشار التعليم وتحسن المستوى الصحي وزيادة الاتصال بالخارج والاحتكاك بثقافات مختلفة والتمتع بمنتجات العالم وإنجازاته التكنولوجية دون المساهمة في إنتاجها . وقد نقلت هذه التغيرات مجتمعات شرق الجزيرة العربية من حال إلى حال . من حال الفاقة والجهل والمرض الذي رافق انهيار صناعة الغوص منذ عشرينيات هذا القرن إلى منتصفه ، إلى وضع تدفقت فيه خزائن الأرض منذ بداية الخمسينيات وعلى وجه الخصوص منذ مطلع السبعينيات لتصب ثروة مالية غير مسبوقة في التاريخ على مجتمعات ودول ليست مهياً سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً أو ثقافياً لاستيعابها .

* الأجزاء التالية من الورقة مبنية أساساً على ما ورد في دراستي المعنونة "تنمية للضياع ! أم ضياع لفرص التنمية؟" مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٦ .

وقد كان تأثير تلك التغيرات الإيجابية تأثيراً أنياً. وكان تأثيراً معظمه ينصب على الاستهلاك بسبب سياسة توزيع ريع النفط ونمط تخصيصه. وكان من نتائج تلك التغيرات العشوائية، أن عطلت نظام الحوافز الإنتاجية وزادت من الاعتماد على تدفق ريع النفط هذا فضلاً عن تزايد الاعتماد على العمالة الوافدة وتدفق الهجرة الأجنبية التي أصبحت اليوم ظاهرة تنفرد بها دول مجلس التعاون وتهدد بالخطر وجود مجتمعات "شرق الجزيرة العربية".

كما كان من نتائج هذه التغيرات أن أفرزت مؤشرات عالية اقتصادية واجتماعية لم تكن معبره في الحقيقة عن عملية تنمية بالمعنى الصحيح بقدر كونها انعكاس لتسهيل ثروة ناضبة تمتعت بريع اقتصادي عالي شكل ما يزيد على ٩٠% من سعر صادرات النفط الخام . وقد أدت تلك المؤشرات إلى اضطراب في مفاهيم التنمية يحسن بنا أن نناقشه من أجل تحديد نمط التنمية التي أدت إليها التغيرات المصاحبة للنفط أن جاز تسمية ما حدث " بالتنمية".

١-١ مفهوم التنمية

لابد لنا في سياق تحديد نمط التنمية الذي أفرزته التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لعصر النفط في دول مجلس التعاون . أن نوضح مفهوم التنمية المتعارف عليه علمياً، وان نحدد المقومات التي تركز عليها عملية التنمية، ونبين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها . والتعريف الذي توصلنا إليه - منذ مدة- في ضوء الاهتمام العالمي والعربي والإقليمي بتحديد معنى مصطلح التنمية باعتبارها عملية حضارية مستدامة وحقاً من حقوق الإنسان ... يعتبر موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة (Sustained) " التنمية الشاملة عملية مجتمعية واعية ودائمة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية - اجتماعية - اقتصادية - تسمح بتحقيق تصاعد مضطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه " (الكواري ١٩٩٠ : ٤٤) .

وقد تم - أخيراً - التأكيد على عناصر تعريف مصطلح التنمية الشاملة - السابق ذكره - عندما أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مصطلح التنمية البشرية على عملية التنمية المرغوبة، وعرفها بأنها " عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة للناس " (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٠ : ١٢) . وقد أخذت تقارير التنمية البشرية - الصادرة سنوياً عن البرنامج - على عاتقها

توصيف مفهوم التنمية البشرية وتحديد مقوماته والقيام بتطوير مؤشرات الكلية والجزئية ، الكمية منها والكيفية .

ومنذ البداية تم ربط مفهوم التنمية البشرية بالنمو الاقتصادي . واعتبر مؤشر النمو الاقتصادي أحد المؤشرات المركزية لدليل التنمية البشرية . ويؤكد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١ على ذلك بقوله "التنمية البشرية تتطلب نمواً اقتصادياً - بدون نمو اقتصادي لن يكون من الممكن تحقيق تحسن متصل في الأحوال البشرية عموماً " (ص ١٢) . كما تم ربط مفهوم التنمية البشرية أيضاً بتحسين نوعية الحياة - المادية والنوعية - وتم اعتماد مؤشرات كمية لقياس تحسن نوعية الحياة المادية (الدخل والصحة والمعرفة) ، وإلى جانب ذلك تم التأكيد على مؤشرات كيفية لقياس نوعية الحياة (حقوق الإنسان ، والمشاركة السياسية الفعالة والأمن الفردي والاجتماعي والقومي) . وأكد تقرير ١٩٩٢ على أن " الحرية السياسية هي عنصر جوهري من عناصر التنمية البشرية " (ص ٢٧) . كما أكد تقرير ١٩٩٣ على أن المشاركة معناها " اشتراك الناس عن كثب في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على حياتهم " (ص ٢١) . وأخيراً أكد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ على الأفق الزمني ، كما أكد على العدالة بين الأجيال من خلال تأكيده على ضرورة اضطراد تحسن مؤشرات النمو والتحول ، واستدامتهما متصاعدين عبر الزمن . وفي ذلك تأكيد على أن التنمية عملية وليست حالة ، واتجاه مستمر في النمو وليست مجرد وضع طارئ مرهون بسببه ، يتقلب صعوداً وهبوطاً تعبيراً عن فقدان المقومات الذاتية ونتيجة لارتباط التغيير بوضع طارئ أو عوامل خارجية . ويوصف تقرير ١٩٩٤ التنمية البشرية بأنها نموذج للتنمية " يُمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين (...) وهو يحمي أيضاً خيارات الأجيال التي لم تولد بعد . ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل " . ويخلص التقرير إلى أن " التنمية المستدامة تعالج الإنصاف - داخل الجيل الواحد والإنصاف بين الأجيال " (...) " وفي التحليل الأخير ، التنمية البشرية المستدامة تنمية مواتية للناس ، ومواتية لفرص العمل ، ومواتية للطبيعة . فهي تعطي أعلى أولوية للحد من الفقر ، وللعمالة المنتجة ، وللتكامل الاجتماعي ، ولإعادة توليد البيئة " (...) " وهي تعجل بالنمو الاقتصادي وتترجمه إلى تحسينات في حياة البشر دون تدمير رأس المال اللازم لحماية فرص الأجيال المقبلة " (ص ٤) .

ويحذر مفهوم التنمية البشرية من رهن المستقبل واستمراء الاستهلاك بواسطة التمويل عن طريق الديون المالية أو استنزاف الثروات الطبيعية أو تدمير البيئة أو تهديد التجانس والتكامل الاجتماعي . وينذر تقرير ١٩٩٤ قائلاً : "كل الديون المؤجلة ترهن الاستدامة ، سواء كانت ديوناً اقتصادية أو ديوناً اجتماعية أو ديوناً إيكولوجية" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٤ : ١٨) .

بعد هذا التوضيح لعناصر مفهوم التنمية والتأكيد على مقوماتها وبيان مؤشرات الكمية والنوعية ، لابد من إشارة - ولو عابرة - إلى مفهوم التنمية الاقتصادية ومفهوم النمو الاقتصادي . لعل إدراكنا لمعنى النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يبين أسباب نفينا -أيضاً- حتى لصفة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي عن محصلة "التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة في عصر النفط .

جرى تعريفها منذ مطلع الستينيات Economic Development بالتنمية الاقتصادية بأنها "العملية التي يتم بواسطتها ، في بلد معين ، تزايد مضطرب في متوسط الدخل الحقيقي للفرد . ويلاحظ أن التعريف يؤكد على أن التنمية (Meier 1976 : 6) عبر فترة طويلة من الزمن " عملية وليست حالة ، ولذلك اشترط اضطراد تزايد الدخل الحقيقي للفرد سنوياً ، عبر فترة طويلة من الزمن لا تقل عن عقدين أو ثلاثة ، وذلك تعبيراً عن وجود تحولات هيكلية تؤدي باستمرار إلى مزيد من نمو القدرات وإطلاق الطاقات التي تعكس نفسها في زيادة إنتاجية الفرد وإنتاج المجتمع . أما فإن تعريفه المتفق عليه في علم الاقتصاد - كما Economic Growth النمو الاقتصادي توصل إليه ، سيمون كوزنت أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد ، عند دراسته التاريخية المقارنة للنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة . يؤكد أن النمو الاقتصادي هو " الزيادة المستدامة . وبذلك نجد أيضاً أن (Kuznets 1966 : 1) في متوسط إنتاج الفرد أو العامل " Sustained النمو الاقتصادي يعني وجود اتجاه مستمر غير متأرجح لنمو إنتاجية الفرد عبر فترة طويلة من الزمن هذا وإن كان نمواً تلقائياً مقارنة بعملية التنمية .

١-٢ ما هي التغيرات المصاحبة للنفط

يتبين لنا - إذاً - من تحديد معنى مصطلح التنمية بكل مسمياتها الإيجابية أنها مفهوم ... هذا إلى جانب كونها أداة Mechanism ... كما أنها آلية Process مركب . فالتنمية...عملية

ووسيلة لتحقيق أهداف مرحلية ضمن إطار غايات إنسانية وحضارية ذات أبعاد مجتمعية. أما مؤشراتها المتداخلة والمتكاملة فهي أربعة . أولها: نمو اقتصادي بمعنى تزايد مضطرد في إنتاجية الفرد وإنتاج المجتمع . ثانيها : تحولات هيكلية تطال كافة أوجه التخلف - السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - بهدف تكوين بنى أساسية وتنمية القدرات وإطلاق الطاقات الخيرة على المستويين الفردي والجماعي . وثالثها : تحسن مضطرد ومستدام لنوعية الحياة المعنوية والمادية لأفراد المجتمع وجماعته . رابعها : تكريس نسق اجتماعي يهدف إلى توسيع الخيارات المتاحة للمواطنين بأجيالهم المتعاقبة وذلك تعبيراً عن تبني إستراتيجية مجتمعية للتنمية المستدامة . وإذا أجرينا مقارنة موضوعية بين مفهوم التنمية الذي سبقت الإشارة إليه ، وبين التغيرات الاقتصادية والاجتماعية - الفجائية والعشوائية المتقلبة - التي شهدتها المنطقة في عصر النفط ... يتبين لنا مدى ابتعاد تلك التغيرات عن نهج التنمية ، ويتأكد لنا أنها لا ترقى إلى مستوى عملية تنمية - بأي من التسميات المستحبة . بل إن مسار تلك التغيرات ، أخذ تدريجياً عبر حقب اليسر والعسر يقوض إمكانيات التنمية الحقيقية وبذلك يصبح ، أقرب إلى " تنمية الضياع " منه لأى من تسميات التنمية المتعارف عليها .

وهذا الإنحراف - عن نهج التنمية المستحبة - أكدته أدبيات التنمية بشكل عام ، كما أكدت على خطورته أدبيات التنمية في المنطقة ، التي كشفت قصور التغيرات التي شهدتها المنطقة في عصر النفط عن بلوغ مستوى عملية تنمية . ولعل نظرة على عناوين -تحضرنى الآن- مثل أزمة المناخ ومناخ الأزمة لجاسم السعدون وتربية اليسر وتخلف التنمية لعبد العزيز الجلال والبيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية لأسامة عبد الرحمن إضافة إلى العديد من الدراسات غيرها. تشير إلى إدراك الدارسين لطبيعة تلك التغيرات الفجائية والعشوائية المتقلبة ، ومدى قصورها عن بلوغ عملية تنمية مستدامة . لقد أكدت أدبيات التنمية بشكل عام ، وأدبيات التنمية حول المنطقة بشكل خاص ، على عجز تلك التغيرات عن توسيع الخيارات المتاحة للأجيال المتعاقبة . وذلك بسبب قصورها عن تنمية القدرات وإطلاق الطاقات الخيرة اللازمة لاستدامة مستويات المعيشة وخلق فرص العمل الكريمة المجدية اقتصادياً ، نتيجة لتدني مستويات المشاركة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونتيجة لانحراف نظام الحوافز الذي أفرزته التوجهات الاستهلاكية لتلك التغيرات ... هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى ... فإن تلك التغيرات يبدو انها لم تهتدِ بنسق إجتماعي يصون الهوية ويحافظ على المصالح العليا للمجتمع باعتباره مؤسسة دائمة تتعاقب عليها الأجيال، وإنما كانت تغيرات منفلة من عقالها ، لم تضبطها إستراتيجية تنموية تلتزم باجتماعية الهدف وعقلية المنهج . ولذلك أصبح من الصعب على حكومات المنطقة أن تواجه المأزق الذي قادت اليه تلك التغيرات في حقب اليسر ، وذلك عندما بدأت حقبة العسر النسبي الراهنة في منتصف الثمانينيات . كما كان تردد حكومات المنطقة في تغيير أسلوب حكمها والقيام بالإصلاح السياسي والاقتصادي اللازم ، سبباً إضافياً أدى الى المأزق الراهن الذي حوّل تلك التغيرات -تدريجياً- الى نمط من " تنمية " الضياع ، وذلك عندما وجدت حكومات المنطقة " أن فرض الحرمان مهمة سياسية تتطلب تدبيراً . ففضلت الحكومات - مع (الأسف 1 : 1995 : Gause) أكثر مما تحتاج مسألة توزيع المنافع " - اللجوء إلى حلول آنية وجزئية في انتظار أن تزول الأزمات المتلاحقة التي فرضتها المستجدات منذ عام ١٩٨٦ على المنطقة . ولذلك استنزفت الحكومات احيطاتياتها العامة. ويذكر الدكتور ماجد المنيف أن عجوزات الميزانيات العامة المجمعة لدول مجلس التعاون للفترة من ١٩٨٢-١٩٩٣ قد بلغت ٢٧٢ مليار دولار (المنيف. ١٩٩٦ : ٨) وهذا يفوق الأحتياجات العامة التي تم تكوينها منذ بداية الخمسينيات حتى عام ١٩٨١. وقد اضطرت حكومات دول مجلس التعاون إلى الاستدانة من الداخل والخارج (بلغ الدين الداخلي ٤٥ مليار دولار في عام ١٩٩٤)، راهنة بذلك المستقبل عندما أضافت ديوناً مالية ، إلى ما ترتب نتيجة التغيرات التي صاحبت عصر النفط من ديون إيكولوجية بسبب استنزاب الثروة النفطية وهدر الموارد الطبيعية الشحيحة مثل المياه، وديون اجتماعية نتيجة عدم تماسك المجتمع بسبب الهجرة الأجنبية الواسعة ، وديون اقتصادية بسبب الخلل الإنتاجي والديون الخارجية، وديون أمنية نتيجة الانكشاف على الخارج وفقدان القدرة على ممارسة الإرادة الوطنية.

وإذا كان من اليسير نفي صفة التنمية الشاملة والتنمية البشرية عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت عصر النفط ... فهل يمكن أيضاً نفي صفة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي عن تلك التغيرات ؟ . ولعل نظرة مدققة إلى أسباب المتغيرات الاقتصادية التي صاحبت عصر النفط ، وتحري تأثيراتها على إنتاجية الفرد ، وبناء قاعدة إنتاجية بديلة للنفط ، تساعدنا على الإجابة على هذا السؤال .

وابتداءً نلاحظ - إذا نظرنا بامعان - أن دول المنطقة لم يتحقق فيها ، تزايد مضطرد في متوسط الدخل الحقيقي للفرد ، لأية فترة طويلة من الزمن . وإنما نجد أن متوسط دخل الفرد - الحقيقي والنقدي - يتأرجح بين ارتفاع قياسي وهبوط حاد . وذلك تعبيراً عن اتجاهات الطلب العالمي على النفط الخام ، وانعكاساً لمستويات أسعاره في السوق العالمية التي تحكمها عوامل خارجية كما تخضع لتأثيرات التقدم التقني . ويمكننا أن نلاحظ تأرجح متوسط دخل الفرد - بل تأرجح الناتج المحلي الإجمالي في كل عقد من العقود التي شهدت عصر النفط في المنطقة، ابتداءً من عقد الخمسينيات حتى وقتنا الحاضر (مجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٩٩٤ : ٣٣ و ٨٧) .

وهذا التأرجح في متوسط دخل الفرد ، يؤكد حقيقة ليست في حاجة إلى كثير من التأكيد لكل ذي بصيرة . ألا وهي أن مصدر الناتج المحلي الإجمالي ، وبالتالي متوسط دخل الفرد في دول المنطقة ، ليست له علاقة بإنتاجية الفرد أو العامل كما يتطلب مفهوم النمو الاقتصادي ، ولا يعكس تأثير تغييرات بنائية وتحولات هيكلية قادرة على استدامة مستويات الدخل المتحقق كما يتطلب مفهوم التنمية الاقتصادية . وإنما اعتمدت مستويات الناتج المحلي الإجمالي ومتوسطات دخل الفرد في المنطقة دائماً على استتصاب ثروة طبيعية غير متجددة (النفط) كما اعتمدت على مستويات أسعار صادرات النفط الخام إلى السوق العالمية .

وقد بين تقييم جاسم السعدون لتجارب التنمية في دول المنطقة هبوط متوسط دخل الفرد بدلاً من زيادته - كما يتطلب مؤشر النمو الاقتصادي - حيث تشير الأرقام المجمعّة لدول مجلس التعاون " إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كان حوالي ١٠,٥ آلاف دولار عام ١٩٨٢ وأصبح ٨,١ آلاف دولار عام ١٩٩٢ (السعدون وآخرون ١٩٩٥ : ٢) ويقدر متوسط دخل الفرد عام ١٩٩٨ بحوالي ٦ آلاف دولار وهو في تناقص مستمر . ويعود ذلك بشكل رئيسي الى اتجاه تراجع أسعار النفط في المدى الطويل وتلاشي ظاهرة الربيع النفطي بسبب التغييرات التكنولوجية التي حدثت في صناعة النفط وأدت الى انتاج النفط من الاسكا وبحر الشمال بتكاليف لا تتعدى عشرة دولارات للبرمي في الحقول الصعبة بعد ان كانت التكلفة في نهاية السبعينيات تقدر بحوالي ٢٠ دولار للبرميل . وتوضح الأرقام المجمعّة لدول المنطقة أن الهبوط لم يكن في متوسط دخل الفرد فحسب ، وإنما في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، الذي قدر انخفاضه في عام ١٩٩٢ بحوالي ١٥% عن مستواه في عام ١٩٨٢ ، وجدير بالتأكيد أن

المشكلة هنا ليست في انخفاض متوسط دخل الفرد وإنما المشكلة في تأرجحه انعكاساً لأسعار النفط ومستوى الطلب عليه .

ويتضح من تلك الأرقام أن النمو الاقتصادي الصافي في دول المنطقة ، خلال عقد من الزمان ، لم يكن إيجابياً وإنما كان سلبياً فيما يتعلق بمتوسط الدخل الحقيقي للفرد ، وفيما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي أيضاً . هذا بالرغم من اعتبارنا الناتج المحلي الأجمالي في دول المنطقة -تجاوزاً- معبراً عن عملية إنتاجية ، في حين أننا نعلم بالتأكيد بأنه يمثل في معظمه ريع تصدير ثروة ناضبة ، وليس مؤشراً على تزايد إنتاجية الفرد أو العامل كما يتطلب تعريف النمو الاقتصادي .

ولعل الأداء المتأرجح لإقتصادات المنطقة ، وعدم قدرتها على استدامة مستويات الدخل لفترة طويلة من الزمن ، ينفي عن تلك التغيرات الاقتصادية والاجتماعية صفة النمو الاقتصادي بالمعنى العلمي المتعارف عليه في علم الاقتصاد . كما أن الطبيعة الريعانية لإقتصادات دول المنطقة ، واستمرار اعتماد النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في كل منها ، على الإنفاق العام الذي يتم تمويل حوالي ٩٠% منه من عائدات النفط السنوية ، أو من فوائض عائدات النفط في سنوات اليسر ، أو من الاقتراض بضمانات عائدات النفط في المستقبل ... يشير إلى فشل دول المنطقة في بناء قاعدة إنتاجية بديلة للنفط ، يمكنها تدريجياً توفير مصادر دخل وفرص عمل بديلة لما يوفره ريع صادرات النفط من دخل حكومي وفرص عمل مباشرة ومن خلال التوظيف الحكومي . لذلك وجدنا أن دول المنطقة - عندما تراجع الطلب العالمي على النفط ، وانهارت أسعاره في منتصف الثمانينيات - لم تجد لديها غير النفط نفسه ترجع إليه ، من أجل المحافظة على الإنفاق العام الذي يتم الاعتماد عليه بشكل شبه مطلق في تحريك النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ، والمحافظة على مستويات مقبولة من المعيشة وفرص العمل . فسحبت حكومات المنطقة في غضون بضع سنوات معظم الفوائض النفطية التي تراكمت في أرصدة خارجية يمكن تسيلها (الاستثمارات الخارجية) . وبعد أن تم تبديد معظم تلك الأرصدة الخارجية التي قدرت في عام ١٩٨٠ بمبلغ ٢١٤ مليار دولار (التمار ١٩٨٥ : ٩٧) ، لم يكن أمام الحكومات من مخرج سهل سوى الاقتراض بضمان عائدات النفط المستقبلية . وتقدر حصيلة العجز في الميزانيات العامة للدول الست في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣ فقط بحوالي ١٣٥ مليار دولار ، تم تمويل حوالي ٨٢ مليار دولار بخلق دين عام داخلي وخارجي (السعدون وآخرون ١٩٩٥ : ٣) واستدين الباقي

من الجهاز المصرفي المحلي حتى وصلت مستويات الإقتراض من المصارف التجارية المحلية أقصى طاقة ممكنة لها وأصبح يشكل خطراً على ملاءة المصارف الوطنية نفسها .

١-٣ ضياع فرص تنمية محتملة

نتضح لنا - من المقارنة السابقة - ماهية التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة في عصر النفط. ويتبين لنا أن تلك التغيرات لم ترقَ حتى إلى مستوى نمو اقتصادي ، فضلاً عن قصورها عن بلوغ مستوى عملية تنمية. وبذلك أضاعت تلك التغيرات العشوائية المتقلبة على المنطقة فرص تنمية محتملة ، نتيجة عجزها عن إحداث تغييرات هيكلية تسمح ببناء قاعدة إنتاجية - مؤسسية وبشرية ومادية - بديلة للنفط ، تكون قادرة ذاتياً على أن تحافظ على مستويات معيشة معقولة - ليست بالضرورة نفس مستويات المعيشة التي سمح بها ريع النفط - وفرص عمل مجدية وكريمة ، عندما تنضب الثروة النفطية أو يؤدي التقدم التقني الى تآكل ريعها الاقتصادي تدريجياً . وجديراً بالذكر أن التقدم التكنولوجي في صناعة النفط اخذ منذ مطلع الثمانينيات يتزايد بوتائر عالية أدت إلى انخفاض ملحوظ في تكاليف إنتاج النفط في ألاسكا وبحر الشمال والمحيطات العميقة كما سبقت الإشارة . ولعل هذا الانخفاض في التكاليف هو السبب وراء تراجع أسعار النفط وتلاشي ريع تصدير النفط الخام . وهذا طبيعي فالنفط سلعة مثل غيره من السلع و لا يمكن أن يظل ريعه الاقتصادي مستمراً عبر الزمن.

وقد اتضح لنا قصور تلك التغيرات ، عن بلوغ مرتبة التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي ، من خلال تطبيق مؤشرات النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية على الأداء الاقتصادي لدول المنطقة . فدول المنطقة شهدت طفرات في الدخل بسبب تصدير ثروة طبيعية ناضبة ، تهيأت لها أسواق خارجية مواتية . ولذلك كان من الطبيعي جداً أن تتأرجح مستويات الدخل كلما تغيرت تلك العوامل التي أدت إلى طفرته في المقام الأول . ومن هنا لم تستطع أي من دول المنطقة خلال أي عقد من العقود التي صاحبت عصر النفط ، أن تحقق تزايداً مضطرباً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، باعتبار ذلك مؤشراً على اضطراب ارتفاع إنتاجية الفرد أو العامل ودليلاً على استقرار العملية الإنتاجية نتيجة بناء قاعدة إنتاجية تعتمد على مقوماتها الذاتية في استدامة النمو المستمر في متوسطات الدخل الحقيقي للفرد عبر فترة طويلة من الزمن .

وإذا كانت تلك التغيرات قد عجزت عن تحقيق التنمية الاقتصادية كما عجزت عن تحقيق النمو الاقتصادي ، فإنها - بحكم التعريف - قاصرة عن بلوغ مرتبة عملية التنمية الشاملة أو التنمية البشرية ، حيث يشكل اضطراب تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد لفترة طويلة ، إضافة إلى بناء قاعدة إنتاجية تعتمد على مقوماتها الذاتية ... مرتكزات أساسية لعملية التنمية المستدامة بكل مسمياتها المستحبة .

وهذا العجز لا ينفي وجود تحسن - مرهون استمرار معظمه باستمرار تدفق ريع النفط على الميزانيات العامة لدول المنطقة - في جوانب من الحياة المادية مثل ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع المستوى الصحي وانتشار التعليم . ولكن تبقى الحقيقة بأن تلك التحسينات تمثل حالة سمحت بها الوفرة النفطية ، وليست عملية تعبر عن اتجاه مستمر في ارتفاع الإنتاجية أو عدالة التوزيع ، تعكس تحولات في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية . ولذلك بدأت مستويات المعيشة تتراجع بشكل عام ومستويات معيشة ذوي الدخل المحدود تتراجع بشكل خاص . وكذلك يمكن أن تتراجع خدمات الصحة والتعليم والإسكان وغيرها تحت ضغط انخفاض معدلات الإنفاق العام التي تعكس ظاهرة تآكل ريع النفط .

أما الجوانب المعنوية من الحياة فلم تشهد تحسناً يذكر ، باستثناء الكويت التي عاشت فترات متقطعة من الحياة الدستورية وتمتع بعض مواطنيها بقدر من الانتخاب ، كما توفر فيها قدر من حرية التنظيم والتعبير وحكم القانون . ولذلك فإن المشاركة السياسية الفعالة وضمانات الحريات العامة وضمانات حقوق المواطن والإنسان لم تتقدم ، بل إن بعضاً من ضماناتها التقليدية قد تراجع نتيجة لتراجع الدور السياسي القبلي ، دون استبداله بمؤسسات مجتمع مدني حديث ، الأمر الذي أخل بمتطلبات الحد الأدنى من التوازن بين الدولة والمجتمع ، وجعل الأفراد يقفون عاجزين أمام آلة الدولة التي تضخمت بفضل امتلاكها لريع النفط وتحكمها في سياسات إعادة توزيعه . وإلى جانب عدم تحقيق تقدم يذكر في الجوانب السياسية من الحياة ، فإن المشاركة بكل أبعادها الأخرى قد تدنت . كما أن التماسك الاجتماعي قد تردى. وكذلك غابت عن التغيرات التي صاحبت عصر النفط في المنطقة اعتبارات المستقبل والعدالة بين الجيل الواحد وبين الأجيال المتعاقبة ، فضلاً عن تزايد الانكشاف على الخارج بشكل عام والانكشاف الأمني بشكل خاص ، مما أثر على متطلبات الإرادة الوطنية التي بدا أن حكومات المنطقة قد استعادتها عندما انتهت الحماية البريطانية واكتسبت دول المنطقة الاستقلال .

ولعلنا - عند هذا الحد من العرض والمناقشة - نكون قد أوضحنا أسباب نفي صفة النمو والتنمية بكل مسمياتهما المستحبة ، عن محصلة التغيرات التي صاحبت عصر النفط في دول مجلس التعاون. ولكن نفينا هذا - كما سبقت الإشارة - ليس معنياً بالماضي بقدر اهتمامه بالمستقبل . ولذلك فإننا نجد في استمرار نمط التغيرات العشوائية المتقلبة ، والتي مازالت التوجهات التي أفرزتها سائدة وفاعلة ومؤثرة ، خطراً يندر بنكوص بعض مجتمعات المنطقة وطمس هويتها فضلاً عن ضياع اقتصادي يؤدي إلى انهيار مستويات المعيشة فيها وانتشار البطالة وتفشي عوامل عدم الاستقرار . هذا إذا لم يتغير المسار الخطر للتغيرات التي صاحبت عصر النفط ، ويتم الإنعطاف إلى مسار آمن وفق إستراتيجية تنمية ، تلتزم بعقلانية المنهج وترتكز على اجتماعية الهدف والمصالح العليا للمجتمع ، باعتباره مؤسسة مستمرة عبر الزمن وتعاقب الأجيال .

١-٤ نمط " تنمية " للضياع

والسؤال المنطقي الذي يطرح نفسه بالحاح على أهل المنطقة والمعنيين بمستقبل شعبها - في الوقت الحاضر - في ضوء المحصلة السلبية التي أسفر عنها المسار الخاطئ في الماضي - هو إلى أين سوف يؤدي استمرار ذلك المسار الخطر بمجتمعات المنطقة وشعوبها في المستقبل؟. لقد فوتت التوجهات الاستهلاكية على المنطقة فرصة بناء قاعدة إنتاجية بديلة للنفط ، وضيعت بالتالي فرصة بدء عملية تنمية مستدامة على كل من دولها . فهل تدفع - اليوم - التوجهات التي مازالت تحكم مسار الحاضر بمجتمعات المنطقة إلى الضياع - لا قدر الله - بعد أن ضيعت توجهات الماضي فرصاً ثمينة لبدء عملية تنمية مستدامة .

إن المعطيات التي أفرزتها التغيرات المصاحبة لعصر النفط، إضافة إلى المستجدات الاقتصادية والأمنية التي تشهدها المنطقة في الوقت الحاضر ... كلها - مع الأسف - تدفع بدول المنطقة بشكل عام والدول الأصغر فيها بشكل خاص إلى نمط " تنمية " للضياع... إن جاز تسمية التغيرات الراهنة " تنمية " . إن احتمالات التراجع الاقتصادي الحاد وانهيار مستويات الدخل - لاسيما بالنسبة لذوي الدخل المحدود - وتفشي ظاهرة البطالة السافرة إلى جانب البطالة المقنعة وتردي الخدمات العامة وتسهيلات البنية الأساسية بسبب عدم القدرة على نفقات صيانتها ، لم تعد مجرد احتمالات ، وإنما أصبحت واقعاً محسوساً بعد ما أصبح بند الرواتب والأجور بما فيها رواتب الأسرة الحاكمة يستحوذ على حوالي نصف النفقات العامة وحوالي ربع المصروفات العامة تمتصها مصروفات السلاح. ومن هنا فإن احتمالات الضياع لا يجوز التقليل منها . أن قرأنا لمسار

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية العشوائية تشير الى وجود خطراً ماثلاً يهدد بانزلاق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة إلى مآزق يصعب الخروج منها . هذا اذا لم تكن بعض دول المنطقة قد انزلت إليها بالفعل .

إن القرائن فضلاً عن المعطيات والتداعيات - مع الأسف - تشير إلى تآكل الإرادة الوطنية في ضوء الانكشاف على الخارج والتبعية الأمنية له . كما تشير الى عجز بلدان المنطقة، نتيجة إصرار حكوماتها على الحكم بنفس أسلوب حكمها في الماضي في وقت بدأ فيه ريع النفط يتآكل وعائداته تنكمش. ان حكومات المنطقة تبدو مترددة اليوم عن مواجهة المشكلات الهيكلية المزمنة وحل الإشكاليات المعقدة وإصلاح أوجه الخلل المتعددة والتي تفاقمت في الفترة الأخيرة نتيجة التردد في مواجهتها في الوقت المناسب ... وربما نتيجة عدم محاولة مواجهتها لسبب أو لآخر .

ولعل من بين الأسباب التي تدفع باحتمالات الضياع ، سبب فقدان الحوار بين الحاكم والمحكوم ... وربما بين " الفئة " الحاكمة نفسها ... وانفراد متخذ القرار بالأمر متذرعاً بحجج لا تبررها اعتبارات المصلحة العامة . ولذلك أصبحت كل القضايا المصيرية ، ومنها ضرورة المصالحة مع العقل وتغليب اعتبارات المصلحة العامة والمحافظة على المصير والهوية والوجود والموازنة بين دور الدولة ودور المجتمع والمشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة ... كلها قضايا غير مطروحة للحوار. بل إن الاقتراب منها - بدون أمر - يعتبر من المحرمات التي تستوجب النبذ والإقصاء إن لم تتعرض للزجر والقذف ... هذا على مستوى العلاقة بين الحاكم والمحكوم . أما على مستوى العلاقات ... بين الحكام أنفسهم في المنطقة ، فإن كل القضايا ، التي يتوقف على حلها التعاون الإقليمي وكسب المستقبل والمساهمة في تشكيله ، تعتبر على حد قول الأمين العام السابق لمجلس التعاون عبد الله بشاره " بططا حارة " يتجنب متخذو القرار تناولها أو الاقتراب منها . ولذلك وبسبب فقدان الحوار على المستوى الوطني والإقليمي ، تعذر التعاون ، داخل البلد الواحد وبين بلدان المنطقة ، وفاتت فرص العمل من أجل مستقبل أفضل ، واستمرت أوجه الخلل وزاد الزمن والظروف من تفاقمها. هذا بالرغم من وجود إجماع - في المجالس الخاصة - على خطورة الأوضاع .

(٢)

تأثير التغيرات المصاحبة للنفط على المجتمع في "شرق الجزيرة العربية"

بادئ ذي بدء يواجه الباحث إشكالية عند محاولته تحديد المقصود بالمجتمع في دول "شرق الجزيرة العربية". ذلك لأن المجتمع في هذه الدول كان ضحية من ضحايا التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، التي صاحبت حالة الاعتماد على ريع النفط ، وما ترتب على ذلك الاعتماد من خلل إنتاجي بسبب الاعتماد المطلق على ريع النفط وخلل سكاني بسبب تدفق العمالة الوافدة على وجه الخصوص. لقد تعرض المجتمع نتيجة نمط الإدارة التقليدية، والتي كانت إدارة تسير أكثر منها إدارة تغيير، وبسبب الوفرة المالية والطبيعة الريعية للاقتصاد إضافة إلى العلاقات الجيوبوليتيكية ... إلى تغيرات فجائية وعشوائية، دفعت بالمجتمع في بعض الدول، إلى حافة النكوص وفقدان النسق الاجتماعي العام . واستمرار مسار تلك التغيرات ينذر اليوم بقطع صلة المجتمعات ، أو بالأحرى التجمعات البشرية المقيمة على أرض دوله ، بالمجتمعات الوطنية التي اكتمل تكوينها قبل بداية عصر النفط .

إن التغير الاجتماعي الذي شهدته تلك المجتمعات ، بالرغم من بعض مؤشرات المادية الإيجابية في مجال ارتفاع مستوى المعيشة ، وانتشار التعليم ، وتحسن المستوى الصحي ، وزيادة الاتصال بالعالم الخارجي ... إلا أن المحصلة النهائية لذلك التغير الاجتماعي انعكست سلبا على المجتمع من حيث توجهه الإنتاجي، وتجانسه الثقافي، وتماسكه الاجتماعي. كما أدت إلى تزايد تفككه نتيجة انحراف التفاعل الاجتماعي ، الذي أصبح يغلب عليه الجانب السلبي بسبب تصاعد عوامل الصراع وتفشي النظرة الآنية والسلوك الفردي على اعتبارات التعاون والتساند في الحياة الاجتماعية . وبذلك غلبت على الحياة الاجتماعية للسكان الاعتبار الآنية المؤقتة، على النظرة المستقبلية التي تنطلق من وحدة المصير. ومن هنا عجز التجمع البشري الراهن عن القيام بوظائف المجتمع الكلي الدائم . وأهمها محافظة المجتمع على مقومات بقاءه ، واستمراره في الوجود عبر الأجيال ، هذا إلى جانب تماسكه وتجانسه عن طريق صيانة هويته وتأسيس ثقافته وتعزيز مقومات التقدم وتوفير متطلبات الأمن والنماء .

ولعل نظرة سريعة على إحصاءات السكان وقوة العمل تبين لنا أسباب حيرة الباحث عند محاولة تحديد المقصود بالمجتمع. في دول شرق الجزيرة العربية . ففي الوقت الحاضر تقدر نسبة الوافدين في سكان الإمارات وقطر بحوالي ٨٠% وفي الكويت بحوالي ٧٠% وفي بقية دول مجلس التعاون تتراوح بين ٣٥-٥٠%. كما تقدر نسبة العمالة الوافدة بأكثر من ٩٠% في كل من

الإمارات وقطر وفي الكويت ٧٧% وفي البحرين ٦٩% (الخواجه ١٩٩٨ : ٢٢٨) وفي المملكة
٦٩% وفي عمان ٧٠% (السعدون وآخرون ١٩٩٥ : ٧). وجديراً بالذكر أن غير الناطقين باللغة
العربية يمثلون بشكل عام حوالي ٨٠% من قوة العمل الوافدة في دول المنطقة. وعلى سبيل المثال
فأن قطاع الصناعات التحويلية وهو القطاع الثاني بعد القطاع الحكومي الذي تتجه إليه العمالة
المواطنه بسبب ارتفاع الأجور فيه نسبياً نتيجة لشموله صناعات تكرير النفط والبتر وكيمائيات
وصناعة المعادن الثقيلة وصناعة الاسمنت فأن نسبة المواطنين العاملين فيه لا تتجاوز ١٥%
ونسبة الوافدين ٨٥% من إجمالي الخمسمائة ألف العاملين في قطاع الصناعات التحويلية في دول
مجلس التعاون وفقاً لما ذكرته النشرة الشهرية لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية (العدد ٢٠٥
يونيو ١٩٩٨). وجدير بالملاحظة أن أكثر من ٩٠% من العمالة الوافدة في قطاع الصناعات
التحويلية هم من غير الناطقين باللغة العربية.

ومن هنا نجد أن المكون الأول للمجتمع وهم البشر الذين يتفاعلون -إيجابيا وسلبيا- عبر
العمليات الاجتماعية ، لا تمت أغلبيتهم بصلة سكنية او حتى ثقافية إلى المجتمعات الوطنية قبل
النفط . ولا يرتبط مستقبلها بمستقبل المكان الذي قدمت للعمل فيه . فلكل جالية وطن ترجع إليه إذا
تغيرت الظروف الاقتصادية التي جذبتها ، وبالتالي فإنه من الطبيعي ألا يشعر الوافدون بارتباط
مصيرهم بمصير المواطنين . ومن هنا نلاحظ تدني مستوى التعاون والتساند بين السكان لاسيما
فيما يتعلق بالمستقبل . وإلى جانب ذلك فإن مجموع السكان يفتقد إلى وحدة التنشئة الاجتماعية
والثقافية الجامعة التي تعتبر بحق المدخل إلى الحياة الاجتماعية السليمة في أي مجتمع إنساني .

ومن اجل توصيف المجتمعات الراهنة في دول "شرق الجزيرة العربية" سوف نتناول فيما يلي

الموضوع في ثلاث نقاط: أولها: تعريف المجتمع في علم الاجتماع. وثانيها: هل يشكل
المواطنون وحدهم كل المجتمع . وثالثها: هل يتكون المجتمع من كل السكان مواطنين ووافدين .
ومن ثم نختم مناقشتنا في الجزء الأخير من هذا البحث بتوصيف عام للمجتمعات الراهنة في دول
"شرق الجزيرة العربية".

٢ - ١ تعريف المجتمع

يعرف معجم المصطلحات الاجتماعية المجتمع بأنه "جماعة من الناس يعيشون معاً في
منطقة معينة ، وتجمع بينهم ثقافة مشتركة ومختلفة عن غيرها . وشعور بالوحدة . كما ينظرون
إلى انفسهم ككيان متميز". (بدوي ١٩٧٨ : ٤٠٠) . ويورد قاموس علم الاجتماع ثلاثة استخدامات

شائعة للمجتمع تشير إلى جوانب هامة من الحياة الاجتماعية . أولها : المعنى العام ويعني "مجموع العلاقات الاجتماعية بين الناس". ثانيها : يعني "كل تجمع للكائنات البشرية من الجنسين ومن كل المستويات العمرية يرتبطون معا داخل جماعة اجتماعية لها كيان ذاتي ونظمها وثقافتها المتميزة". وثالثها : يدل على "النظم والثقافة التي تحققت عند جماعة من الناس" (غيث ١٩٧٩ : ٤٥١).

ويصل بوتومور عند مناقشته لصعوبة تعريف المجتمع ، إلى أنه "من اليسير علينا إثبات أن وجود المجتمع الإنساني يتطلب توافر إجراءات معينة أو عمليات محددة ، أي أن هناك متطلبات وظيفية للمجتمع" ويذكر أن أهم هذه المتطلبات ما يلي :

١ - نسق اتصال ٢- نسق اقتصادي يختص بأمور الإنتاج وتوزيع السلع . ٣- أجهزة مثل الأسرة والمدرسة تتولى تنشئة الأجيال الجديدة ٤ - نسق سلطة وتوزيع محدد للقوة ، وربما نسق طقوس يصون التماسك الاجتماعي ويدعمه ويمنح الأحداث الشخصية الهامة -مثل الولادة والوفاة والزواج- إقراراً وتقديراً اجتماعياً (بوتوموز ١٩٨١ : ١٦٧) .

وتورد كتب مبادئ علم الاجتماع عدداً من تعريفات المجتمع ، ينظر كل منها بعمق ، إلى الذي يعرف المجتمع بأنه عبارة EUBANK جانب من مقومات المجتمع . ومنها تعريف ايوبانك عن "جماعة من الناس عاشوا معاً ، وعملوا مع بعضهم لفترة طويلة نسبياً ، مكنتهم من الوصول إلى درجة معينة من التنظيم ، بحيث يعتبرون أنفسهم وحدة اجتماعية لها حدودها المعروفة" (حسن ١٩٨٢ : ٢٧٧) .

أربعة عناصر أساسية لقيام المجتمعات هي : Kingsly Davis ويؤكد كنجزلي ديفز السكان، والتخصص ، والتمايز الطبقي ، والوحدة او التضامن ، واستمرار النسق الاجتماعي (حسن ١٩٨٢ : ٢٨٠) .

ويركز بعض علماء الاجتماع على جوانب جوهرية تميز المجتمع عن غيره من التجمعات بأن المجتمع " مجموعة متفاعلة من الرجال والنساء Thomas Eliot البشرية. فيذكر تومس اليوت والأطفال ، يقومون على أرض محددة ويتعاونون (وظيفية) على البقاء (الاقتصاد) وحفظ النوع "أن المجتمع هو تنظيم Biesanz(الزواج والتنازل) " (غيث ١٩٦٦ : ٢١٤) . ويرى بيسانز العلاقات الاجتماعية من أناس يسهمون في ثقافة مشتركة (ويتقاسمون الإحساس بالمشابهة) "

(غيث ١٩٦٦ : ٢١٥) . ويضيف عاطف غيث إلى هذه الجوانب ، موضحاً ما يميز المجتمع عن غيره من التجمعات البشرية ، فيؤكد على أن من " علامات المجتمع الأساسية أن أعضائه يتفاعلون بعضهم مع بعض أكثر من تفاعلهم مع أعضاء آخرين من مجتمع آخر ، كما إنهم يشاركون في أكبر مجموعة من القيم . ولذلك كان هذا التساند والقيم المشتركة من أهم العوامل التي تساعد على وحدة المجتمع " (غيث ١٩٦٦ : ٢١٦ - ٢١٧) . ويؤكد ارنولد جرين بشكل خاص على أهمية المصير المشترك في تكوين المجتمع الإنساني . وهذا يميز Green المجتمع عن غيره من التجمعات البشرية المؤقتة ، أو العابرة أو المشروطة بغرض محدد ، مثل معسكرات العمل . ويقول إن أخص ما يميز المجتمعات الإنسانية " أن أعضاء المجتمع يعتقدون في المصير ويقوم بينهم نسق من القواعد الخلقية التي يلتزمون بها في توجيه السلوك العام " (غيث ١٩٦٦ : ٢١٧) . ويرى أحمد أبو زيد " أن المجتمع نفسه يؤلف نسقاً طبيعياً مكوناً من أجزاء متفاعلة ومتساندة ذلك التساند الوظيفي الذي يميز الكل المتماسك " (ابو زيد ١٩٨٧ : ٣) . أهمية الوعي في تكوين المجتمع . فالعلاقات MacIver & Page وبيبرز تعريف ماكيفر وبيج "الاجتماعية مشروطة من حيث الوجود بالوعي المتبادل بين الأطراف الداخلة فيها . فبدون هذا الوعي لا تكون هناك علاقات اجتماعية ولا يكون هناك مجتمع " (غيث ١٩٦٦ : ٢١٩) .

أربعة معايير تميز المجتمع عن غيره من التجمعات Marion Levy ويحدد ماريون ليفي البشرية (حسن ١٩٨٢ : ٢٨٠) . أولها: قدرة المجتمع على الاستمرار إلى مدى زمني أطول من عمر الأعضاء . ثانيها : قدرة المجتمع على تجديد نفسه من ناحية ... من خلال التناسل . ومن ناحية أخرى ... عن طريق غرس ثقافته من خلال توافر نظام تربوي قادر على تحقيق التنشئة الاجتماعية للأعضاء الجدد على أساس ثقافة المجتمع ونظمه . ثالثها : مدى توفر مجموعة من المعايير المشتركة المنظمة للأفعال الاجتماعية للأعضاء ومدى توفر الشعور بالولاء لدى هؤلاء الأعضاء للمجتمع . ورابعها : مدى قدرة المجتمع على تحقيق الاكتفاء الذاتي .

Harry ويتفق عدد من أساتذة علم الاجتماع العرب على أن تعريف هاري جونسون للمجتمع هو أوضح وأشمل تعريف للمجتمع الكلي (غيث ١٩٦٦ : ٢٢٠) (حسن Johnson ١٩٨٢ : ٢٨١) . ويعرف جونسون المجتمع بأنه " جماعة من الناس تتوفر فيها أربعة عناصر أساسية هي : الإقليم المحدد ، والتكاثر عن طريق الجنس ، والثقافة الشاملة ، والاستقلال " .

وإذا كانت العناصر الثلاثة الأولى لا تحتاج إلى توضيح فإن عنصر الاستقلال يتطلب بعض الإيضاح . فالمقصود هو الاستقلال النسبي وهذا يحمل معنيين : أولهما : أن يكون المجتمع وحده قائمة بذاتها ، ولا يكون مجرد جماعة أو جماعات فرعية تنتمي كل منها الى مجتمع آخر . وثانيهما : أن يتحقق داخل المجتمع تكامل . وأهم مقومات التكامل الاجتماعي هما : الاعتماد المتبادل بين الأعضاء ، ووجود معايير وقيم يخضع لها الأفراد في سلوكهم ويسيروا وفقاً لها (حسن ١٩٨٢ : ٢٨٢) .

٢-٢ ليس المواطنون وحدهم كل المجتمع :

هل يشكل المواطنون وحدهم -دون الوافدين- في الوقت الحاضر، "المجتمع" في "دول شرق الجزيرة العربية"؟ . إن الإجابة العلمية الدقيقة على هذا السؤال، في ضوء مفهوم علم الاجتماع وتعريفات المجتمع الكلي التي سبق أن استعرضناها، حرى بها أن تكون بالنفي القاطع. فالمواطنون وحدهم لا تتوفر لهم في حقيقة الأمر مقومات المجتمع الكلي ، الذي يتطلب بالضرورة حداً أدنى من الاعتماد المتبادل بين أفرادهم واعتمادهم على الذات واستقلال الجماعة النسبي عن غيرها من الجماعات . وبالتالي فإن المواطنين لا يمثلون مجتمعاً كلياً ، وإنما هم جماعة أو بقايا مجتمع ، داخل تجمع بشري يتكون من جاليات وافدة إلى جانب الجماعة المواطنة .

ومما لا شك فيه أن هذا الوجود المشترك ، للمواطنين والوافدين على أرض واحدة وتحت سلطة واحدة ، يفرض بالضرورة تفاعلها نتيجة التعامل المشترك والاحتكاك اليومي الكثيف وتبادل المهمات ، ويحمل في طياته تأثير الوافدين البالغ على تفاعل المواطنين بشكل ينتمي معه وجود حياة اجتماعية للمواطنين مستقلة عن تأثير الوافدين . كما ان الوجود الكثيف للوافدين والاعتماد على عملهم في مختلف القطاعات قد عطل الدور الإنتاجي للمواطنين وقلل الحاجة إليهم وأضعف اعتمادهم المتبادل على بعضهم وقلل من اعتمادهم على أنفسهم . ومن هنا ضعف تعاون المواطنين وظيفياً ، ووهن تساندهم ، وتشتتت إمكانيات تفاعلهم الإيجابي من أجل المحافظة على مصالحهم العليا باعتبارهم مجتمعاً .

وإنه لمن المسلم به أن الحياة المشتركة للسكان -في "دول شرق الجزيرة العربية"- بما تفرزه من تفاعل -إيجابي أو سلبي- في نطاق ضرورات الحاضر وتوجهات المستقبل ... وما يجري داخلها من تعاون وتنافس وصراع ... وما يؤثر في مسارها من عمليات اجتماعية أخرى ... ليست -بكل تأكيد- حكرًا على الجماعة المواطنة دون الجاليات الوافدة التي تشارك المواطنين بكثافة في

سائر النشاطات وعلى مختلف المستويات، بما في ذلك التأثير على عملية اتخاذ القرار . وفي كثير من الأحيان ، إن لم يكن أغلبها، يفوق احتكاك المواطنين بالوافدين وتفاعلهم معهم ، احتكاك المواطنين بعضهم ببعض. كما أن المواطنين ليسوا أقرب من الوافدين من مراكز اتخاذ القرار أو حلقات التأثير عليه. وقد لاحظت دراسة هامة حول أنماط التفاعل وتصوراتها بين المواطنين والوافدين في قطر ، أن ظاهرة العمالة الوافدة لم تعد "ظاهرة مؤقتة وإنما أخذت ابعادها . حيث عمقت الازدواجية السكانية وأشاعت عدم التجانس في المجتمع" (الكاظم ١٩٩١ : ٤٣٥) . وتوضح الدراسة تلك الازدواجية السكانية بقولها " يتكون المجتمع القطري من دائرتين كبيرتين ، دائرة السكان المحليين بانقساماتهم العرقية والمذهبية ، ودائرة السكان الأجانب باختلافاتهم الإثنية والثقافية ، وهي خليط اجتماعي بين مغتربين عرب وأجانب " (الكاظم ١٩٩١ : ٤٣٥) .

* * * * *

Main Stream ولعله من المناسب هنا، أن نتعرض لمفهوم التيار الرئيسي في المجتمع بالمناقشة والتميز ... بين انطباق هذا المفهوم عندما يكون المواطنون بالفعل هم التيار الرئيسي ، لهم الأغلبية العددية ، كما أن دورهم بارز ومؤثر في مجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين السكان ... وبين حالة "دول شرق الجزيرة العربية". وتعود أسباب مناقشتنا هذه الى وجود مقولة خاطئة تقوم على مقارنة مجتمعات تلك الدول بالمجتمع الأمريكي في الوقت الحاضر ، حيث يشكل المجتمع الأمريكي التيار الرئيسي بين السكان بالرغم من وجود مهاجرين أجانب بين سكان الولايات المتحدة الأمريكية. وتنطلق هذه المقولة من أن الهجرة المعاصرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لم ينتج عنها تفكك المجتمع الأمريكي ولم تهدده الهجرة بأخطار النكوص ، وإنما زادت الهجرة قوة وحيوية ، وغذته بالعقول وبالطاقات ، دون أن يتحمل المجتمع الأمريكي تكاليف تنشئتها أو إعدادها لسوق العمل . وتشير هذه المقولة إلى أن الهجرة لم تعطل دور التيار الرئيسي في المجتمع الأمريكي وهم المواطنون الأمريكيون في أي وقت من الأوقات ، فقد استمر المجتمع الأمريكي الذي تكون بعد اكتشاف أمريكا -نتيجة الهجرة- يؤدي دوره القيادي بالرغم من الهجرة الجديدة التي يتم استيعاب بعض أفرادها ودمجهم في المجتمع الأمريكي ، وإكسابهم الثقافة الأمريكية الجامعة ، وتعميق الانتماء الأمريكي لديهم ، ومن ثم يكتسبون الجنسية بما لها من حقوق وما عليها من واجبات .

وفي اعتقادي أن المقارنة هنا غير دقيقة ، بل إنها قد تكون مضللة وليست مما يتحملة هامش مفهوم " المقارنة مع الفارق " فالفارق كبير وجوهري تنتفي بموجبه المقارنة والتشبيه . وذلك ليس بسبب كون الولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى تملك كامل إرادتها الوطنية ومقومات اتخاذ قرارها الوطني في معزل نسبي عن أي تأثير خارجي فحسب، وإنما أيضاً لوجود أسباب عديدة ، نذكر منها أربعة :

أولها : أن المواطنين الأمريكيين هم الأغلبية العظمى بين السكان ولا يزيد عدد المهاجرين على حوالي ١٠% من إجمالي السكان . ثانيها: أن المجتمع الأمريكي ليس مجتمعاً ريعياً يعتمد فيه المواطنون على فئات الريع "فيقعدون ولا يجهدون" مثلما هو الحال عندنا (سالم واسكندر ١٩٧٦ : ٤) وإنما هو مجتمع يقوم فيه المواطنون بالإنتاج ويعتمدون على إنتاجية عملهم . كما يعتمد الإنتاج عليهم وعلى دورهم في كافة القطاعات السلعية والخدمية في القطاع الخاص والعام . ولذلك فإن دور المواطنين دور حاسم تعتمد الدولة والمجتمع عليه وليس دوراً هامشياً يمكن الاستغناء عنه.

ثالثها : يتمتع المواطنون الأمريكيون بحق اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة للمجتمع ويمارسون ذلك الحق من خلال نظام دستوري ديمقراطي . كما يتمتعون بهامش من الحريات العامة تجعل الرأي العام حاضراً ومؤثراً على السياسات العامة ومنها سياسة الهجرة. رابعها: أن الهجرة في الولايات المتحدة الأمريكية هجرة انتقائية على المستوى الفردي، لها ضوابط من حيث النوع والكم وليست متروكة لقوى الجذب إلى أمريكا والطرده من الدول المكتظة بالسكان. ولذلك تجري تدفقات الهجرة وفق النسب المقبولة ويكون المهاجرون ممن يتمتعون بشروط استيعابهم واندماجهم في المجتمع الأمريكي وفق تقاليد المجتمع الأمريكي في الهجرة واعتبارات الاستيعاب.

وفي تقديري أن أوضاع المنطقة اليوم هي أقرب الى أوضاع بلاد الملايو بين الحربين العالميتين ، حيث تفاقم الخلل السكاني وفقد المجتمع تجانسه نتيجة الهجرة الصينية والهجرة من شبه القارة الهندية من أجل العمل في مناجم القصدير ومزارع المطاط . وقد برزت مخاطر تلك الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية فوجدت بلاد الملايو نفسها على مفترق طرق . إما أن يعاد الاعتبار إلى المجتمع المالاوي ويصبح للمالاويين دور بارز ، وإما أن يتحول المجتمع في بلاد الملايو إلى مجتمع جديد يشكل الصينيون التيار الرئيسي فيه نتيجة ما يتمتعون به من قوة اقتصادية ومصدر للهجرة لا ينضب . وقد انحازت الإدارة البريطانية إلى خيار إعادة الاعتبار للمالاويين تحت ضغط خطر تغلغل النفوذ الشيوعي من خلال الصينيين . ولذلك شجعت الإدارة

البريطانية المالايين وهيأت الظروف لقيام اتحاد ماليزيا من عدد من الممالك والسلطنات والولايات الأخرى . وكان السبيل إلى ذلك قيام حركة وحدوية دستورية تضم المالايين بقيادة تنكو عبد الرحمن الذي تحالف مع الرأسمالية الصينية من أجل الحصول على استقلال بلاد الملايو (Britanica 1973 : V01) واتحادها وفق نظام حكم ديمقراطي يكون للمالايين فيه الدور السياسي القائد (. : 367. 11).

ومما هو جدير بالملاحظة أن جزيرة سنغافورة لم تدخل ضمن اتحاد ماليزيا نتيجة لتركيبها السكانية ، حيث أصبح الصينيون يشكلون الأغلبية بين السكان . ولذلك كان خيارهم ضد إعادة الاعتبار للمجتمع المالاي في سنغافورة ، الذي فضلوا عليه إقامة مجتمع آخر منفصل عن مجتمع الملايو ، يشكل الصينيون التيار الرئيسي فيه . وقد كان لهم ذلك بسبب حقائق الوجود الصيني من ناحية . ومن ناحية أخرى عدم حرص بقية أجزاء الملايو على انضمام سنغافورة الى اتحاد ماليزيا خوفاً من ضياع هويته المالايية اذا ما أضيف صينيو سنغافورة الى عدد الصينيين في سائر أنحاء ماليزيا . وهكذا نرى أن المجتمع الذي هو على مفترق طرق عليه أن يختار بين إعادة الاعتبار إلى المجتمع الأصلي أو أن يقبل إقامة مجتمع آخر مكانه ، مغاير في هويته ومنقطع الصلة بالمجتمع الأصلي . وقد اختارت سائر أنحاء بلاد الملايو طريق الإتحاد الفيدرالي الدستوري الديمقراطي ، ولجأت إلى رص الصفوف و تفعيل دور المالايين من أجل إعادة الاعتبار للمجتمع المالاي . هذا بينما كان مصير سنغافورة هو نكوص المجتمع المالاي وقيام مجتمع صيني مكانه وعلى حسابه .

بعد هذه المداخلة التوضيحية حول احتمالات مسار المجتمع في "دول شرق الجزيرة العربية"، نعود إلى بيان الأسباب الجوهرية التي تنفي عن مجتمع المواطنين في دول المنطقة صفة المجتمع الكلي ، وتجعل من المواطنين مجرد جماعة تعيش ضمن تجمع بشري ، يتكون من مجتمع فرعي ، هو مجتمع المواطنين الذي يتعايش مع جاليات عربية وأجنبية على أرض واحدة ، وتحت سلطة واحدة ليس له تأثير فعال على قراراتها . وتتمثل أهم تلك الأسباب في ثلاثة مظاهر :

أولها : عدم استقلال الجماعة المواطنة عن الجاليات الوافدة . فالحياة الاجتماعية للمواطنين - بالمعنى الشامل للحياة الاجتماعية- لا تقوم على أساس الاعتماد المتبادل بين المواطنين ، ولا

ترتكز على اعتماد الجماعة المواطنة على ذاتها ، وإنما هي معتمدة في أكثر من مجال حيوي على مشاركة الوافدين بشكل لا يمكن الاستغناء عنه في الوقت .

ويتضح لنا عدم استقلال الجماعة المواطنة عن الوافدين عندما ندرك أيضا مدى تأثير الوافدين في فكر وحركة المواطنين من خلال الأدوار والمهام التي يقومون بها والوظائف التي يتقلدونها فمنهم خطباء المساجد وأئمتها ومنهم المدرسون والمذيعون والصحفيون وسائر الإعلاميين ، وكذلك المديرون وكبار المستشارين والضباط والجنود والقضاة . ومن هنا فإن المجتمع عندما نعني به المواطنين حصراً ، ليس أعضاؤه هم مصدر التأثير الرئيسي فيه ، كما أنهم لا يستطيعون اليوم أن يؤديوا الوظائف الضرورية التي تتطلبها الحياة الاجتماعية لمجتمع كلي .

وفيما عدا التعاون الوظيفي بين المواطنين في جانب الزواج من بعضهم بعضاً وداخل دوائرهم الاجتماعية، بسبب النظرة التقليدية إلى التكافؤ الاجتماعي من ناحية ، ومن ناحية أخرى بسبب الموانع القانونية والإدارية التي تحد من التزاوج بين المواطنين والوافدين ... فإن تكامل أفراد الجماعة المواطنة فيما بينهم -بشكل عام- أدنى من تكامل أفرادها مع بقية السكان من الوافدين . ومن هنا يفقد المجتمع عندما نعني به المواطنين حصراً -ركناً أساسياً من أركان تعريف المجتمع الكلي، هو ركن الاستقلال النسبي، بمعنى أن لا يكون المجتمع جماعة فرعية من مجتمع آخر . فشريحة المواطنين بين السكان في "دول شرق الجزيرة العربية"، لا تعدو اليوم أن تكون مجرد مجتمعات فرعية في التجمع البشري المقيم داخل حدود الدولة وتحت سلطة حكومتها. ربما تكون هي المجتمع الفرعي الوحيد ... ولكنها بكل تأكيد ليست مجتمعاً كلياً.

ثانيها: تعطيل الوافدين لدور المواطنين وإعاقة عملية تفاعلهم الإيجابي ، لكي يتحقق لهم تصحيح مسار الحاضر وتأمين المستقبل ، في إطار ضرورات استمرار المجتمع الوطني عبر الزمن والمحافظه على هويته . وبذلك يفقد المجتمع الوطني - عندما نعني به المواطنين حصراً - فرص التأثير الفعال ، نتيجة خلخلة الوافدين للمجتمع وإضعاف إمكانيات التساند بين المواطنين . وقد أصبح المواطنون ، نتيجة وجود الوافدين الكثيف بينهم وتأثيرهم البالغ على مجريات الأمور ، غير قادرين على القيام بدور التيار الرئيسي في المجتمع ، عندما فقدوا قدرة التأثير على القرارات التي يتوقف عليها مصيرهم . وقد تراجع نتيجة لذلك دورهم في الدفاع عن مصالحهم بشكل عام، وما يتعلق منها باستمرار المجتمع والمحافظه على هويته بشكل خاص. إن كثافة الهجرة قد أدت إلى "

زيادة الماء على الطحين " كما يقول المثل ، وعطل وجود الوافدين الكثيف التعاون بين المواطنين وعرقل نمو الحد الأدنى من التساند الوظيفي الذي لا تقوم للمجتمع قائمة دون وجوده .

ثالثها : فقدان النسق الاجتماعي. أن النسق الاجتماعي للمجتمع في "شرق الجزيرة العربية" عندما اكتمل تكوينه في القرن الثامن عشر كان نسقاً إنتاجياً - قبلياً، تعتمد فيه المكافأة على الجهد من ناحية ... كما يضطلع فيه المواطنون بدور سياسي من خلال تنظيماتهم القبلية، وتحالف قبائل وعائلاتهم ولم يكن الشيخ الذي تم اختياره من المواطنين او برضاهم سوى الاول بين متساويين له من شيوخ القبائل وزعماء العائلات. وقد فقد المجتمع ذلك النسق الذي تأسس عليه ، بعد أن حل الريع محل الإنتاج ، ولم يعد شيخ الإمارة الأول بين متساويين . وقد تغير نتيجة لذلك توزيع القوة من الناحية السياسية Caste وترتيب المكانة ، وأصبح مجتمع المواطنين شبيهاً بمجتمع فئات مغلقة والاجتماعية . ومن الناحية الاقتصادية أصبح شبيهاً بمجتمع الوارثين القاعدين ، الذين تعتمد مكانتهم على الريع وما يصيبهم من فتاته ، من خلال اعتبارات إعادة توزيع عائدات النفط والقرب من الأسرة الحاكمة او رضاها عنهم.

ومن هنا نلاحظ أن المجتمع في "دول شرق الجزيرة العربية" قد فقد نسقه السابق، ولم يتبلور فيه نسق اجتماعي بديل بعد. ولذلك يصعب اعتباره مجتمعاً في مفهوم علم الاجتماع ، باعتبار المجتمع نفسه نسقاً اجتماعياً يولد التفاعل الايجابي ويكرس التساند الوظيفي ويوجه حركة المجتمع نحو توفير ضرورات الحاضر وتأمين متطلبات المستقبل . وذلك يتضمن بالضرورة ، من وجهة نظر المجتمع ، المحافظة على هويته ودوامه مستمراً عبر الزمن . وقد أدت الطبيعة الريعية للاقتصاد ، كما أدت طبيعة السلطة ، الى أن ينحصر اهتمام المواطنين في المصالح الاقتصادية الآتية على حساب غيرها من حقوق المواطنة وواجباتها . ومما يؤسف له حقاً ، أن هذا الانحراف الاجتماعي لا يقتصر على المتجانسين الجدد...الذين لم تكن لهم صلة سكنية قبل عصر النفط، والذين جذبتهم المكاسب المادية وحالت دون استيعابهم واندماجهم القيود الإدارية، التي لم تجعلهم يشعرون بالاطمئنان إلى وضع المواطنة... وإنما استشرى هذا الانحراف الاجتماعي وغياب الموقف الوطني حتى أصبح عاماً تدريجياً بالنسبة لأغلب المواطنين، الذين اكتفوا من المواطنة بالشكل على حساب الدور الذي يفرضه الانتماء للمجتمع والولاء للوطن والغيرة على الصالح العام.

ولعل عدم الوعي إضافة إلى قلة حيلة المواطنين، نتيجة اعتمادهم على الدولة، التي تعاضم دورها حتى طمس دور المجتمع، قد أضعف دور المواطنين وحال دون نمو مجتمع مدني فعال،

يحل محل المجتمع القبلي التقليدي الذي تراجع دوره. و لعل عدم تحبيذ بعض دول المنطقة لمبدأ الانتخاب بشكل عام، قد حد من فرص المشاركة السياسية. كما أن موقف الدولة المعارض لاستقلال العمل الأهلي ، حتى بالنسبة للمهنيين والتجار أحياناً، إضافة إلى موقفها من جمعيات النفع العام في مجال العمل السياسي والثقافي والفكري ، قد حال أيضاً دون نمو المجتمع المدني وتكوين رأي عام وحركة اجتماعية تؤهل المواطنين لأن يكونوا بالفعل هم التيار الرئيسي في المجتمع .

٢-٣ ولا يشكل كل السكان مجتمعاً

إذا كانت الجماعة المواطنة في " دول شرق الجزيرة العربية" أقلية في وطنها، وغير مستقلة نسبياً في حياتها الاجتماعية، ولا يتوفر لها الحد الأدنى من مقومات الاضطلاع بدور التيار الرئيسي في المجتمع... فهل يشكل تجمع السكان كلهم- وافدين ومواطنين - " المجتمع " في هذه الدول. والإجابة العلمية الدقيقة هي بالنفي أيضاً . فالتجمع البشري المقيم على أرض الدولة يضم إلى جانب المواطنين جاليات عربية وأجنبية كبيرة منفصلة قانونياً واجتماعياً وثقافياً عن بعضها البعض . كل جالية منها تنتمي الى وطن، وتحمل جنسيته ، وتتفاعل مع مجتمعها الأصلي أكثر من تفاعلها مع التجمع الذي تقيم فيه من أجل العمل . ولذلك يفتقد هذا التجمع البشري - الذي هو أقرب إلى معسكرات العمل منه للمجتمع - مقومات المجتمع ويفتقر الى الوحدة الداخلية والنسق الاجتماعي ، الذي يرفعه إلى مستوى المجتمع بالمعنى العلمي ، أو تجعل منه كياناً قادراً على أداء وظائف المجتمع المتعارف عليها .

وهناك عدد من المظاهر البارزة التي يؤدي استمرارها إلى عدم استطاعة التجمع البشري المقيم على أرض "دول شرق الجزيرة العربية" بلوغ مرتبة المجتمع . وتتمثل أهم تلك المظاهر في ثلاثة :

أولها : الوضع السكاني والاقتصادي غير الطبيعي . ويعود ذلك من ناحية إلى تدفق عائدات النفط ونمط تخصيصها وحلول الريع الاقتصادي لصادرات النفط محل الإنتاج . وقد ترتب على ذلك تغيرات اقتصادية واجتماعية ، أضعفت الحس الاقتصادي ، وغيبت الشعور بالمسئولية المجتمعية ، وأدت إلى انحراف التفاعل الاجتماعي . كما دفعت السلوك الرسمي والأهلي في مسارات خاطئة ، أدت الى بروز وضع عام غير طبيعي ، واقتصاد غير منتج ، ومواطن اتكالي ، ومجتمع غير

واقعي ، ورأي عام سلبي نتيجة انسحاب الأفراد وكونهم في الغالب غير معنيين بالشئون العامة ، وربما غير قادرين على التأثير عليها ... هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى ... فإن الوضع السكاني غير طبيعي بأي شكل من الأشكال، ولا يمكن أن يستمر على حاله. فالأغلبية العظمى من السكان لا تتمتع بحقوق المواطنة، ولا تكتسب جنسية البلد الذي تقيم فيه ، وليست لها ضمانات الإقامة الدائمة وإمكانية اكتساب الجنسية . وإنما إقامتها -من الناحية القانونية- مؤقتة ومرتبطة باستمرار عقد العمل ، مع رب العمل الذي استقدمها حصراً للعمل لديه. هذا بالرغم من احتمال تعارض ذلك مع الإعلانات الأممية واتفاقيات العمل الدولية وربما تعارضها مع حقوق الإنسان .

ومن الملاحظ أيضاً أن تجمع السكان كلهم يتصف بعدد من الخصائص التي تفقده صفة المجتمع. فالمجتمع البشري المقيم على أرض الدولة، لا يتكون من تركيب متوازن من الرجال والنساء والأطفال ، ولا يقوم كله على أساس الأسر الطبيعية . وإنما يتشكل ثلثاه من الذكور ، وأغلبيته من المهاجرين العزاب - ذكوراً وإناثاً - الذين لا تسمح القيود الإدارية لأغلبيتهم بالتزاوج محلياً ، ولا تتيح لهم لم شمل أسرهم . وهذا أيضاً وضع شاذ لا يمكن أن يستمر .

وكذلك نجد أن المصدر الرئيسي للسكان هو الهجرة وليست عملية التنازل. ولذلك فإن البشر وهم المكون الاولي للمجتمع لا يربط بينهم تاريخ من المعيشة المشتركة ، وذلك ليس بالنسبة للمهاجرين الجدد فقط وإنما حتى بالنسبة لأبناء الوافدين غير العرب ، الذين لا يتلقون تعليمهم من خلال نظام التعليم الوطني - في المدارس الحكومية والخاصة - وإنما في مدارس جالياتهم الأجنبية ، وفق مناهج تعليم أجنبية . ويضاف إلى ذلك كله اختلاف مدخلات التنشئة الأسرية وفق اختلاف الجنسيات واللغات والثقافات .

ثانيها : الإفتقار إلى الثقافة الجامعة بسبب اختلاف مصادر ثقافة كل قوم وجنسية ، تنتمي إليها جالية من الجاليات المكونة للتجمع البشري المقيم على أرض الدولة . وحتى الجاليات العربية التي تجمعها مع المواطنين اللغة والثقافة العربية وترابطها وشائج الدين والتاريخ والآمال والآلام ، فإن تقاليد وأعراف ومعايير وقيم كل منها تتنوع وتختلف عن المواطنين ، تحكمها أيضاً ظروف الهجرة ، وطبيعة العلاقات الرسمية التي تربطها بالبلد الذي وفدت إليه ، وتحكمها النشأة المختلفة . كما نجد أن كل جالية وافدة ترتبط بنظام قيم ومعايير سلوك ، وتتبع تقاليد وأعراف مستمدة من مجتمعها الوطني الأصلي أكثر من ارتباطها بثقافة الجماعة المواطنة ، التي - مع الأسف - ذابت ثقافتها

الجامعة ، وأصبحت تعتمد على الشكل في مراعاة القيم والأعراف والتقاليد ، أكثر من تمثلها للموضوع في أغلب الأحيان . وفي الحقيقة فإن الثقافة باعتبارها مقوماً للسلوك الاجتماعي قد ضعفت بالنسبة للجماعة المواطنة . بل قد أصابها تراجع لصالح القيم البدوية المنقرضة ، بحيث لم يعد لها إشعاع أو تأثير إيجابي ، تتبلور حوله سلوكيات التجمع البشري لتشكل مصدراً رئيسياً للثقافة البناءة في المجتمع .

وباستثناء القيم الإنسانية العامة والمثل الدينية المطلقة التي يشترك في اعتبارها كل البشر في كل مكان ، فإن التجمع البشري المقيم في دول المنطقة يفتقر إلى عوامل الثقافة المشتركة . وحتى اللغة العربية وهي وعاء الفكر ووسيلة الاتصال والمصدر الهام للثقافة العربية - إلى جانب الدين الإسلامي - لا يتكلم بها في قطر والإمارات - على سبيل المثال - سوى حوالي ٤٠ % من السكان في الوقت الحاضر ، فلكل جالية أجنبية لغتها الخاصة ومصادر ثقافتها القوية الفعالة . وحتى نسق الطقوس الاجتماعية الذي يدعم عملية التماسك الاجتماعي وينمي الشخصية الاجتماعية للفرد ، نتيجة لما يمنحه نسق الطقوس الاجتماعية ، للأحداث الفردية - الولادة والوفاء والزواج - من اعتراف وتقدير اجتماعي ... فإنه ليس نمطاً موحداً لسائر فئات السكان ، وإنما نجد أن للجماعة المواطنة نسق طقوسها الاجتماعية المختلف عن نسق طقوس الفئات الأخرى لاسيما الجاليات غير العربية منها

ومن هنا نجد أن فقدان عامل الثقافة المشتركة بالنسبة للمجتمع البشري المقيم على أرض الدولة جعل من السكان جزراً منعزلة ، لكل منها ثقافتها المنتمية الى مجتمعها الأصلي أكثر من انتمائها أو تفاعلها مع ثقافة محلية تصهر التجمع السكاني وتحوله إلى مجتمع . ولعل الانفصال الثقافي هذا ، بين فئات السكان هو السبب في كون الضوابط الاجتماعية ضعيفة والضبط الاجتماعي مفقوداً . ولذلك نجد أن الأفراد ، والوافدين منهم بشكل خاص ، يهتمون بالمكانة الاجتماعية في مجتمعاتهم الأصلية ولا يخضعون لضغوط المجتمع المحلي في سلوكهم الوظيفي أو المهني أو دورهم القيادي أو انتمائهم المجتمعي . فالغيور ، والآمر بالمعروف والناهي عن المنكر ، وصاحب الموقف ، ورجل الخير والإحسان في مجتمعه الأصلي ، ليس بالضرورة هو نفسه عندما يفتد إلى بلد آخر من أجل كسب الرزق . بل أن بعض الأفراد يضعون فاصلاً بين مسؤولياتهم الاجتماعية في المجتمع الذي وفدوا إليه ، وبين سلوكياتهم في مجتمعهم الأصلي ، وقد يصل ذلك الفصل إلى الحد الذي يجزئ إلى الفساد المالي والإداري أو النفاق والارتزاق هنا ، على أن يتم

تعويض هذه النقائص باكتساب الاحترام الاجتماعي في المجتمع الأصلي ، وذلك من أجل احتفاظ الفرد بتوازنه النفسي . ومما يؤسف له أيضاً أن المواطنين بشكل عام اكتسبوا نظرة الوافدين ، عندما ضعف الضبط الاجتماعي الإيجابي وأصبحوا متحررين منه نتيجة ضعف تأثير المجتمع وافتقاره إلى وجود نسق أخلاقي للسلوك ، يضبط الانحراف عن الوظائف الاجتماعية ويعزز المسؤولية المجتمعية للأفراد والجماعات .

ومن هنا أيضاً نلاحظ أن الضوابط التي تعتمد عليها الحياة المشتركة للمواطنين والجاليات الوافدة، هي في معظمها ضوابط سلبية. بمعنى كونها ضوابط ردع إدارية وقانونية فوقية، لا تلقى قبولاً نفسياً، ألتزاماً إرادياً نتيجة لما يتمتع به إتباعها من قيمة اجتماعية، يُسبغها المجتمع على الممثل لها. أما الضبط الاجتماعي بمعنى ، ردع المجتمع بما له من قوة الثواب والعقاب الاجتماعي، فإنها قد ضعفت باستمرار ، ولم يبقَ منها سوى نبض المجالس واللقاءات الخاصة وتناقل الإشاعات ، تعبيراً عن عدم الرضا وتنفيساً عن القلق المتزايد على الحاضر والمستقبل . أما المواقف الرسمية للأفراد ، فانها لا ترقى إلى مستوى المسؤولية ، بل تتصف بالازدواجية والنفاق . ولعل ظواهر الفساد المالي والإداري الصريحة واستباحة المال العام ، وسوء الإدارة والتبعية للأجنبي ، الى جانب غيرها من المشكلات الاجتماعية تشير إلى غياب الضوابط الايجابية المنبثقة من المجتمع والتي تقوي الوازع الداخلي وتتمى حس المسؤولية المجتمعية. كما يتبين لنا كم هي القوانين الجيدة غير فعالة عندما لا يكون وراءها مجتمع يستنكر عدم وضعها موضع التطبيق. وكذلك يتبين لنا كم هي الضوابط السلطوية واهنة عندما لا يدعمها نظام في الضوابط الايجابية المنبثقة من المجتمع ومن تأكيده على ، المسؤولية الوظيفية بالنسبة لكل موظف ، والمسؤولية المهنية لكل مهني ، والمسؤولية القيادية لكل من يتولى قيادة ، والمسؤولية المجتمعية لكل فرد في المجتمع توجب عليه ان يكون موقفه من الأفراد منطلقاً من موقف الأفراد الايجابي أو السلبي من المجتمع ومصالحه العليا . (الكواري ١٩٨٥ ب : ١١٧)

ثالثها: عدم ارتباط المصير . ويعود ذلك إلى اختلاف اعتبارات المستقبل فيما يتعلق بالمواطنين مقارنة بالوافدين. فمصير الوافدين غير مرتبط بمصير المواطنين. وليس هناك نسق اجتماعي عام يتم وفق أنظمتها الفرعية تساند السكان وظيفياً من أجل تأمين مصير مشترك. وجدير بالتأكيد أن عدم الشعور بوجود مصير مشترك ، يعمل السكان كلهم مواطنين ووافدين من أجل تأمينه ، ليست مسألة نقص في الوعي الاجتماعي، وإنما تعود إلى وعي فردي لدى أطراف التجمع السكاني ، بأن

مصيرهم مختلف ومستقبلهم ليس واحداً . ونجد أن أفراد الجاليات الوافدة بحكم واقع المعطيات المحلية في الوقت الحاضر وروابط الانتماء إلى مجتمعاتهم الأصلية ، غير معتمدين على مستقبل البلد الذي وفدوا للعمل فيه ، وأن مصيرهم غير مرتبط بمصير مواطنيه ، وأن مستقبلهم ليس في المجتمع الذي وفدوا إليه، وإنما المستقبل بالنسبة لهم ولأطفالهم في أوطانهم ومجتمعاتهم الأصلية . ولذلك يفقد تجمع السكان كلهم شرط وحدة المصير الذي يمثل - بحق - دافعاً إيجابياً مشتركاً لعملية التفاعل البناء الذي يغلب عليه التعاون من أجل تأمين مصير المجتمع بين الأفراد والجماعات ، على التناحر واقتناص الغنائم والنظرة الضيقة إلى المصالح الآنية ، على حساب المصالح العليا للمجتمع في الحاضر والمستقبل ، وتماسكه الاجتماعي واستمراره متجدداً عبر الزمن .

ومن هنا فإن عدم ارتباط مصير الوافدين بالمواطنين مسألة واقعية وحقيقة، وهي نتيجة طبيعية لغياب النسق الاجتماعي العام لتجمع السكان كلهم . فالوافدون بشكل عا ، والوافدون الأجانب على وجه الخصوص ، منفصلون عن المواطنين من حيث النظرة إلى المستقبل. بل إن الجاليات الوافدة لا يرتبط مصيرها بمصير بعض. فلكل جالية منها ظروف مختلفة واعتبارات ربما تكون متعارضة. كما أن لكل منها وطناً يمكنها ان تعود إليه ومجتمعاً أصلياً تتعاون معه أكثر من تعاونها مع المجتمع الذي وفدت إليه . وبذلك فإن تجمع السكان لا تتوفر له مقومات المجتمع ، وتبقى قضية المجتمع في "دول شرق الجزيرة العربية" مطروحة إلى أن يتم اختيار طريق من إحدى الطرق التي يتحقق من خلالها تجاوز وتلافي مأزق ضياع المجتمع . "دول شرق الجزيرة العربية" تقف اليوم على مفترق طرق . إما أن يعاد الاعتبار للمجتمع الأصلي ويتمكن المواطنون من الاضطلاع بدور التيار الرئيسي . وإما أن ينزلق المجتمع في مآهات المسار الخطر الذي أصبح يهدد البقية الباقية من وجود المجتمع الأصلي ويضعف دوره .

(٣)

محصلة التغيرات المصاحبة للنفط: مجتمع على مفترق طرق

يتضح من عرضنا السابق أن مجتمعات "شرق الجزيرة العربية" كانت ضحية من ضحايا التغيرات التي صاحبت عصر النفط. وقد كان نمط " التنمية النفطية " - الذي بهرت بعض مؤشراتته - الكمية - الكثيرين ، نمطاً في " تنمية " ضياع المجتمع أكثر منه نمطاً في التنمية

المرغوبة . فالمجتمع في "شرق الجزيرة العربية" بشكل خاص والمجتمع في دول مجلس التعاون بشكل عام نتيجة لمسار التنمية النفطية وتداعياتها يصعب اليوم اعتباره مجتمعاً بالمعنى العلمي . وذلك بعد أن فقد نسقه الإنتاجي - القبلي ، واعتمد على الربيع الاقتصادي الذي لا يشكل نسقاً اجتماعياً ، وإنما يمكن أن يكون وسيلة لتعطيل المجتمع ، وضبط حركته السياسية، بواسطة سياسات إعادة توزيع الربيع ... هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ... فقد خلخلت الهجرة الكثيفة المجتمعات الصغيرة وأفرزت خللاً سكانياً أصبح المواطنون بسببه أقلية في وطنهم ، ومن ثم تراجع دورهم وفقدوا تدريجياً مقومات التأثير على القرارات المشكلة لحاضرهم ومستقبلهم .

إن الحديث اليوم عن مجتمع بالمعنى الوظيفي للمجتمع باعتباره مؤسسة دائمة -في "دول شرق الجزيرة العربية" - حديث لا يتسم بالدقة العلمية. فالمواطنين وحدهم -كما سبقت الإشارة- لا يشكلون المجتمع ، وليسوا أكثر من جماعة أو مجتمع فرعي أو بقايا مجتمع ، وذلك في الغالب بفضل امتدادهم التاريخي وشرعيتهم كجماعة يمكن أن تشكل التيار الرئيسي للمجتمع، هذا إذا أعيد للمجتمعات الوطنية اعتبارها وواصلت ما انقطع من دورها . وهذا يتطلب ، إلى جانب شروط أخرى ، أن يعود للمجتمع الوطني نسقه الإنتاجي . كما يجب أن تكون هناك عودة... لكن عصرية ... إلى دور أهل البلد السياسي، من خلال نظام دستور ديمقراطي ومؤسسات وآليات الحكم الديمقراطي، بعد أن فقدت القبلية أهميتها السياسية. وجديراً بالذكر أن الدستور الديمقراطي يقوم على مبادئ خمسة لا يجوز الانتقاص من أي منها: أولها: لا سيادة لفرد أو لقلّة على الشعب. وثانيها: سيطرة إحكام القانون وشمولية نطاق القضاء. وثالثها: عدم الجمع بين السلطات. ورابعها: ضمان الحقوق والحريات العامة. و خامسها: تداول السلطة التنفيذية على الأقل.

وكذلك فإن تجمع السكان كلهم -مواطنين وجاليات وافدة- لا تكتمل فيه أركان المجتمع ولا تتوفر له مقومات الاستمرار، ولا يؤدي وظائف المجتمع . ومن هنا يمكن القول إن المجتمعات الأصلية ، قد تقوّض بناؤها الاجتماعي ، ولم يعدّ المواطنون هم التيار الرئيسي القادر على استيعاب القادمين الجدد ، وصهرهم في وحدة اجتماعية متماسكة . ولذلك فإن التجمع البشري المقيم على أرض "دول شرق الجزيرة العربية" وتحت سلطة حكوماتها في سياق إقامته، لا يمثل مجتمعاً بالمفهوم العلمي للمجتمع ، وإنما هو أقرب إلى معسكرات العمل .

ومن حيث التركيب الاجتماعي يتكون التجمع البشري اليوم في "دول شرق الجزيرة العربية" أقرب من الطبقات او الفئات والجماعات Caste system من ثلاث فئات هي لنظام الطوائف

الاجتماعية (غيث ١٩٧٩ : ٤٨) . طائفة الحكام (الأسر الحاكمة) ولهم وضع اجتماعي وقانوني وامتيازات اقتصادية وسياسية لا يشاركونهم في التمتع بها سائر السكان ، وإنما يعترف الوافدون ، ويسلم المواطنون لهم بتلك المكانة دون منازعة تذكر ، وينطلقون في تعاملهم من الخضوع لأعتباراتها . ويبدو أن امتيازات هذه الفئة التجارية والسياسية أخذت في التزايد نسبياً في حقب العسر على حساب تراجع المنح التي استفاد منها المواطنون في حقب اليسر . ونجد مثال تزايد تلك الامتيازات ، في الوظائف العليا في الحكومات والنفوذ في القطاع الخاص وفي استمرار المخصصات والامتيازات الأخرى ، هذا بالرغم من التقشف في الأنفاق العام واضطرار الدول الى تحصيل الرسوم والتفكير في فرض الضرائب على المواطنين لمواجهة العجزات المزمنة في الميزانيات العامة في دول المنطقة . يليها الشعب الذي هو في حكم الطائفة الثانية التي تقوم على أساس اكتساب الجنسية والتمتع بمنح من يكتسبها . ويتكون الشعب نفسه من دوائر ، بعضها شبه مغلق على نفسه ومنعزل عن بقية الدوائر ولا يتفاعل معها بالقدر الكافي أو يتساند وظيفياً معها من أجل تصحيح مسار الحاضر وتأمين المستقبل . وإنما يركن إلى التمتع بامتيازات المواطنة ، لاسيما الاقتصادية منها ، دون أن يعرض نفسه إلى احتمالات فقدان منح المواطنة وسحبها منه ، أو قلق خسارة جواز السفر الذي منح له حديثاً ، إذا كان من المتجنسين الجدد الذين لا تربطهم صلة سكانية في عصر الغوص . والطائفة الثالثة وهي الأغلبية بين السكان تتكون من الوافدين بشكل عام . وهذه الطائفة لا تتمتع بما يتمتع به المواطنون من ميزات . ولا تعدو علاقة الوافدين بالبلاد التي وفدوا إليها ، علاقة عمل واكتساب رزق ، تعذر الحصول عليه في بلدانهم الأصلية . ولذلك فإن الوافدين لا يتمتعون - من الناحية القانونية - إلا بحقوق عقد العمل عند صاحب العمل الذي استقدمهم للعمل حصراً لديه . وتتكون هذه الطائفة الكبيرة من دوائر مغلقة على أساس الجنسية واللغة والثقافة ، مكونة من جاليات وافدة عربية وأخرى أجنبية ، أكثر من كونها جماعات اجتماعية في مجتمع واحد تتفاعل مع بقية الجماعات وتتساند معها وظيفياً .

ونتيجة لما سبق بيانه من فقدان النسق واختلال البناء الاجتماعي فإن الوصف الأقرب لواقع حال المجتمع ، في "دول شرق الجزيرة العربية" ، هو إنها مجتمعات على مفترق طرق ، أكثر من كونها مجتمعات في حالة انتقال . كما كان الحال يبدو ، ربما منذ ربع قرن مضى ، عندما نالت دول المنطقة استقلالها ووضعت النظم الأساسية والدساتير وأقامت بعض المؤسسات تمهيداً لبناء الدولة وتفعيل دور المجتمع عبر مرحلة انتقال .

ولعل وصف مجتمعات المنطقة بأنها مجتمعات على مفترق طرق ، يفسر لنا المشاكل الهيكلية التي يواجهها البناء الاجتماعي ، ويلفت نظرنا إلى أهمية التصدي لها ، بدلاً من أن نغرق في المشكلات الاجتماعية الجزئية التي تواجهها في العادة المجتمعات التي هي في حالة انتقال . وهذا لا يقلل من خطورة تلك المشكلات الاجتماعية التي تواجهها بلدان المنطقة، وهي كثيرة ومتعددة ويقع وزرها في كثير من الأحيان على فئات ضعيفة، مثل المرأة والشباب ومحدودي الدخل والفئات الضعيفة قديماً واجتماعياً، وهم الذين يشكلون الأغلبية العظمى من المواطنين. وإنما تهدف محاولة إعادة توصيفنا لتلك المجتمعات، بأنها مجتمعات على مفترق طرق إلى غرضين :

أولهما : غرض التنبيه الى الخطر المصيري الذي تواجهه شعوب المنطقة وحكوماتها. وثانيهما: وهو الأهم ، غرض التأكيد على الفرصة التي مازالت سانحة لبلدان المنطقة والمتمثلة في إعادة الاعتبار إلى مجتمعاتها الأصلية من خلال تفعيل دور المواطنين حتى يضطلعوا بدور التيار الرئيسي في المجتمع .

ويحسن بنا في الخاتمة أن نحدد أهم تلك الطرق التي لابد لمجتمعات "شرق الجزيرة العربية" أن تسلك إحداها عاجلاً أو آجلاً . فهناك مساران متنافسان: أخطرها فقدان الهوية وانقطاع الصلة بالمجتمع الأصلي، وإقامة مجتمعات أخرى متعددة الأقوام ومختلفة الثقافات محلها وهذا هو المسار الخطر . وهناك مسار آخر أكثر أماناً : يتمثل في إعادة الاعتبار إلى المجتمع الأصلي وتفعيل دور المواطنين ليقوموا بوظيفة التيار الرئيسي ، في إعادة التماسك الى المجتمع وتأكيد صلته التاريخية وتفعيل اهتمامه بالمستقبل وهذا هو المنعطف الآمن.

١-٣ المسار الخطر

المسار الخطر ليس مستبعداً كما قد يتوهم البعض. فالمعطيات البشرية تدفع إليه دفعا ، وكذلك تعمل معطيات " النظام العالمي الجديد " . ولعل بعض الإشارات الواضحة التي عبر عنها حديثاً مشروع إعلان وبرنامج عمل القمة العالمية للتنمية الاجتماعية المنعقدة في مطلع عام ١٩٩٥ حول المعاملة العادلة للمهاجرين والعمال المهاجرين (الأمم المتحدة ١٩٩٥ : ١١٣ - ١٥٣) ، تلفت النظر إلى احتمالات المستقبل في الدول التي لا يشكل مواطنوها أغلبية قوة العمل فيها . ومن بين تلك الإشارات "العمل على إدماج أبناء المهاجرين منذ فترة طويلة (...) والسماح لهم

بممارسة نشاط اقتصادي وتيسير تجنيس أولئك الذين نشئوا في البلد المستقبل " (ص ١٤٥) .
وكذلك "الاعتراف بما يتسم به لم شمل الأسرة من أهمية حيوية والعمل، تمثيلاً مع المادة ١٠ من
اتفاقية حقوق الطفل ، على إدخال ذلك في التشريعات الوطنية ، لاسيما تشريعات البلدان
المستقبلية للمهاجرين "... (ص ١٤٥) . وقد أكد مشروع الإعلان على ضرورة " كفالة حصول
المهاجرين على معاملة تتسم بالإنصاف والمساواة بما في ذلك الحماية الكاملة بموجب قوانين
المجتمع المضيف وإمكانية الوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية والحماية من
العنف والاستغلال " (ص ١٤٥) .

ويعتبر النظر عن شعورنا بمدى عدالة الالتزامات والإجراءات التي يشرعها النظام العالمي
الجديد وتُسخر أجهزه بميزانيات سخية لمتابعة تنفيذها في الدول الأعضاء من خلال متابعة تنفيذ
توصيات المؤتمرات الدولية. ورأينا في مدى حظها من التطبيق . فإنها تتشئ حقوقاً للوافدين لا
يمكن التملص منها . هذا إذا طالب بها العمال المهاجرون أو الدول التي هاجروا منها ، أو رأي
المسيطرين على مقدرات النظام العالمي الجديد والمهيمنون على قرارات ما يسمى بالشرعية الدولية
، ان إقامة مجتمعات متعددة الجنسيات ومختلفة الثقافات في منطقة الخليج العربي على حساب
هويتها ، ليس ضد مصالحهم الآنية أو اعتباراتهم الإستراتيجية في المدى البعيد .

وعلىنا في هذه الحالة -حالة مطالبة الوافدين مدعومين من دولهم أو مُشجعين من النظام
العالمي الجديد- أن ننظر بإمعان -فقط- إلى النتائج العملية لإلغاء الكفيل الوطني للعامل الوافد،
والتخلي عن إجراء عمل الوافدين عند صاحب العمل الذي استقدمهم. وكذلك حق الوافدين في لم
شمل أسرهم ، إضافة إلى حق أبناء العمال المهاجرين في الحصول على فرص العمل ومزاولة
النشاطات الاقتصادية على قدم المساواة مع المواطنين ، واكتساب الجنسية بحكم الولادة أو بحكم
انقضاء مدة الإقامة التي تنص عليها القوانين المحلية لاكتساب الجنسية . إنه مما لا شك فيه أن
معاملة المهاجرين بموجب الاتفاقيات الدولية وحسب الإعلانات الأممية، سوف يغير من وضع
الوافدين في المدى المتوسط، وسوف يكسبهم حقوقاً تُفقد المواطنين في المدى الطويل فرصة
الاضطلاع بدور التيار الرئيسي في المجتمع. وما على المجتمعات الأصلية -في هذه الحالة- إلا
أن ترضى بكونها أقلية من أقليات المجتمع البديل ، الذي سوف يقام في المدى البعيد على أنقاض
مجتمعهم الأصلي .

وإلى جانب المعطيات البشرية التي لا تحتاج إلى تكرار إحصائياتها المخيفة ، وتوجهات النظام العالمي الجديد المشار إليها فيما سبق ، نجد أيضاً بأن اعتبارات حسم الصراع العربي - الإسرائيلي لصالح إسرائيل ، والتوجه إلى تكريس عوامل بروز هوية شرق أوسطية على حساب الهوية العربية ، سوف تغري الصهيونية العالمية بطمس الهوية العربية لأقطار المنطقة ، والتشجيع على إقامة مجتمعات في دول المنطقة لا يضمها الجامع العربي ، الذي لا بد أن يعود الى فاعليته في المستقبل إذا اشتد الصراع في المنطقة ، واستعاد العرب توجههم الإستراتيجي . وفي هذه الحالة ، تكتسب فكرة إقامة مجتمع متعدد الجنسيات ومختلف الثقافات مؤيدين فاعلين ، وتصبح مسألة حق يراد به باطل ، وتحظى باستحسان أمم عديدة بسبب مصالحها ، ونتيجة لما يتسم به وضع الوافدين من معاملة غير كريمة وغير مرضية ولا تتسجم مع اتفاقيات العمل الدولية واعتبارات حقوق الإنسان .

وإضافة إلى البعد السياسي المتمثل في المعطيات البشرية وتوجهات النظام العالمي الجديد وتدايعات الصراع العربي - الإسرائيلي ... فإن هناك بعداً اقتصادياً قد يؤدي إلى تفويض المكانة الراهنة للمواطنين نتيجة تردي أوضاعهم الاقتصادية . ويتمثل هذا البعد في المستجدات التي تشهدها الأوضاع النفطية ، وما نشاهده من تراجع مستمر لعائدات البلدان المصدرة للنفط ، وعدم قدرة حكوماتها على الاستمرار في الإنفاق العام مثلما كانت تنفق في الماضي . وجدير بالذكر ان كل انخفاض في أسعار النفط الخام يبلغ دولار للبرميل تخسر ميزانيات دول مجلس التعاون ملياران دولار في العام الواحد. وتبرز أيضاً ظاهرة تآكل ريع النفط مشيرة إلى أن مشكلة عجز الميزانية العامة ليست مشكلة مؤقتة وإنما هي مقيمة ومتفاقمة كما سبق ذكره وسوف يكون لها تداعيات متعددة . ومن تداعياتها أن الدولة لم تعد قادرة على تلبية احتياجات المواطنين لفرص العمل الحكومي ، ولا هي قادرة على استمرار الدعم الذي تعتمد عليه معيشة جميع المواطنين ومستواهم الاقتصادي ، بل إن الدعم الحكومي لدخول المواطنين هو الذي أكسبهم مركزاً متفوقاً على الوافدين . وإذا علمنا أن أعباء التقشف وتقليص الإنفاق العام وتراجع الدعم الحكومي سوف تقع على المواطنين، لاسيما ذوي الدخل المحدود أكثر من غيرهم ، فإننا

لا بد أن نعي تأثير ذلك على تفويض المكانة الراهنة للمواطنين، نتيجة تردي أوضاعهم الاقتصادية.

ولعل تراكم العجز في الميزانيات العامة، واستنزاف الحكومات احتياطياتها النقدية لتغطية العجز ومن ثم اضطرار حكومات المنطقة إلى الاقتراض الكثيف، واستمرار حاجتها الماسة الى

ذلك، يدفع بدول المنطقة كلها عاجلاً أو آجلاً إلى مصيدة الديون، ويفتح الباب واسعاً ، لتدخل مؤسسات التمويل العالمية وتعرض الدول إلى طلبات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، والتي في مقدمتها تخلي الدولة عن سياسات الدعم والتوظيف الاجتماعي . وفي هذه الحالة سوف يزعج المواطنين، دون إعداد وتهيئة كافية، إلى سوق العمل خارج الحكومة، يتنافسون مع الوافدين الأكثر منهم استعداداً نفسياً لقبول شروط عمل القطاع الخاص، والأكثر قدرة على قبول الأجور المتدنية بسبب انخفاض تكاليف معيشتهم المعتادة. و سوف يقود هذا الوضع - لا محالة - في حالة تكافؤ الفرص والمنافسة غير المقيدة على الفرص الاقتصادية، إلى تفوق الوافدين على المواطنين. وبالتالي سوف يهبط بالمواطنين إلى مستويات اقتصادية ومعيشية متدنية، بعد أن يضطروا إلى صرف مدخراتهم، واستهلاك رأسمالهم، وتصفية ما يمكن تصفيته من أصول تم تكوينها بفضل عائدات النفط.

ويلاحظ من إحصائيات ميزانية الأسرة أن إنفاق المواطنين سنوياً اعتباراً من أواخر الثمانينات بدأ يفوق دخولهم السنوي. و هذا وضع شبيه بوضع الحكومات التي اضطرت أولاً إلى تصفية الاحتياطي النقدي العامة وبدأت بعد ذلك تفكر جدياً في بيع المشروعات العامة إضافة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي. وجديراً بالملاحظة أن تحدي تراجع أسعار النفط وتلاشي ريع صادرات النفط وما يترتب عليهما، يفوق نتيجة لوجود أغلبية وافدة بين السكان ، مسألة تدهور مستوى المعيشة وتردي الخدمات العامة وتراجع مؤشرات عديدة اعتبرت في الماضي دليل على التنمية ، حيث ان القضية اكبر وقد تصل إلى نكوص المجتمعات الوطنية لا قدر الله . وإذا أخذنا المؤشرات العديدة الأخرى التي هي نتيجة لتراجع قدرة الإنفاق العام على دعم دخول المواطنين التي اعتادوا عليها ، وأدركنا أبعاد المعايير التقليدية التي يتم بموجبها تخصيص المتاح للإنفاق العام ، بعيداً عن معايير الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للنفقة العامة ، فإننا نلمس مدى الخطر الذي تتعرض له مراكز المواطنين الاقتصادية ومكانتهم الاجتماعية ، القائمة في الوقت الحاضر على الدعم الحكومي. وذلك عندما تتراجع إمكانيات الدعم ويزج بالمواطنين إلى منافسة الوافدين على الفرص الاقتصادية دون إعداد وتهيئة كافية. ومن هنا - إذا تقوضت المكانة الاقتصادية للمواطنين - فإن احتمالات المسار الخطر لا بد أن تقوى ويصبح هذا المسار غير مستبعد. وفي هذه الحالة لن يكون وضع المواطنين في مجتمع متعدد الجنسيات ومختلف الثقافة ، بأفضل من وضع

المجتمع المالوي في سنغافورة . وهذا هو التحدي المصيري الذي يواجه شعوب المنطقة وحكوماتها في الوقت الحاضر .

٣- ٢ المنعطف الآمن :

هل المسار الخطر الذي تجد دول مجلس التعاون -بشكل عام- نفسها تسير فيه بسبب الخلل الإنتاجي نتيجة الاعتماد المطلق على ريع صادرات النفط الخام، مسار حتمي لا يمكن تغييره؟ وهل المسار الخطر الذي يندر بنكوص مجتمعات "شرق الجزيرة العربية" بسبب الخلل السكاني وبلوغ الوافدين نسبة تتراوح بين ٣٥-٨٠% بين السكان ونسباً تتراوح بين ٧٠-٩٠% من قوة العمل ، مسار لا يمكن إيقافه تدريجياً والعمل على توازن سكاني أفضل؟ الإجابة لا بد أن تكون متفائلة إن أراد أهل الجزيرة العربية أن يحافظوا على الصفة العربية لمجتمعاتهم . ومن هنا فإننا نعتقد ان هناك مصلحة وطنية ما زالت توجب سلوك المنعطف الآمن بدلاً من مواصلة السير في المسار الخطر . فهناك فرصة سانحة "تحويله" يتطلب اغتنامها تنمية إرادة مجتمعية وطنية توقف سير دول المنطقة في المسار الخطر وتعمل على تحويل مسارها إلى منعطف آمن.

والمنعطف الآمن لمجتمعات المنطقة - التي تقف اليوم على مفترق طرق - يتمثل في إعادة الاعتبار للمجتمع الأصلي. وهذا يتطلب إعادة النسق الإنتاجي بدلاً من الركون الي الريع . كما يتطلب تمكين المواطنين من القيام بدور التيار الرئيسي في المجتمع ، الذي يجب عليه أن يستوعب في دائرة انتمائه الوطني ، وفي إطار اعتبارات المحافظة على هويته العربية - الإسلامية ، الوافدين الذين تفرض الضرورة أو مقتضيات الواقع الراهن استقرارهم . فليس هناك في واقع الحال هجرة بشرية لم تترك أثراً على المجتمع الذي أقامت فيه، وربما يكون الأثر متناسباً مع حجم الهجرة وطول فترات استمرار تدفقها. ودول المنطقة ليست استثناء بل إن تنوع أصول فئات المواطنين في الوقت الراهن ومصادر هجرتهم في عصر الغوص، يؤكد أن هجرات الماضي قد تركت أثراً محسوساً على تكوين شعوب المنطقة .

ويتوقف أمر اغتنام الفرصة السانحة التي يتيحها سلوك المنعطف الآمن على تبني إستراتيجيتين وطنيتين عاجلتين : إحدهما : أن يكون المواطنون أغلبية فاعلة في وطنهم في المدى المتوسط (٥ - ١٠ سنوات) وبتزايد نسبتهم تدريجياً بين السكان وفي قوة العمل. والأخرى أن يسود المجتمع نسق إنتاجي ، يحل فيه الاعتماد على إنتاجية الفرد وإنتاج المجتمع ، محل الريع الاقتصادي لصادرات النفط ، وترتبط فيه -تدريجياً- المكافأة المادية والمعنوية بالجهد . والسبيل

إلى وضع هاتين الإستراتيجيتين موضع التطبيق هو إصلاح جذري شامل يمس الدولة والمجتمع ويطال الجوانب السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية. وهناك أربعة مداخل إستراتيجية متكاملة ومتداخلة يمكنها أن تهئ مجتمعات المنطقة لاغتنام فرصة سلوك المنعطف الأمن قبل فوات الأوان .

أولها : إصلاح الخلل السكاني ، وذلك حتى يصبح المواطنون أغلبية متزايدة آمنة في وطنهم وأساس قوة العمل . والسبيل إلى ذلك من ناحية ، هو الحد فوراً من هجرة العمالة الهامشية وتغيير ضوابط الهجرة من أجل الوصول إلى ذلك خلال فترة زمنية محددة ، ينخفض خلالها عدد الوافدين -آخذين في الاعتبار لم شمل الأسر- ليكون عدد القادمين منهم أقل بنسبة معتبرة -لا تقل عن 5% سنوياً- من عدد المغادرين . ويمكن الاستفادة من المعدل العالي لدوران العمالة الوافدة ، لا سيما الهامشية منها ، لإحلال العمالة النوعية محل العمالة الكمية . وذلك من خلال ربط الهجرة بضرورات الإنتاج. وتحميل صاحب العمل تدريجياً التكلفة الحقيقية للعمالة الوافدة من خلال تحديد حد ادني للأجر وفرض تأمين صحي وقيام صاحب العمل بتحمل تكاليف الخدمات الحكومية التي تقدم للوافد العامل لديه. والى جانب هذه الروادع الاقتصادية يجب إتباع أساليب الهجرة الانتقائية للأفراد المهاجرين ، آخذين في الاعتبار إمكانية استقرار العمالة العربية الوافدة ومن ثم ضرورة استيعابها اجتماعياً من أجل توطين نسبة منها ... هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى ... العمل على تحقيق اندماج المهاجرين الذين يمكن استيعابهم ثقافياً ، ويكون حصولهم على الجنسية إضافة نوعية للمواطنين وانتمائهم انتماء حقيقاً ، وليس لمجرد الرغبة في الحصول على امتيازات المواطن الاقتصادية فحسب .

ولعل الطبيعة الهامشية للأعمال التي تؤديها - عموماً - قوة العمل في دول المنطقة . وكذلك إمكانية رفع معدلات تعبئة قوة العمل المواطنة من خلال القضاء على البطالة الاجتماعية والبطالة المرفهة المتفشية بين المواطنين، وتوجيهها إلى أسواق العمل الحقيقية، بعيداً عن اعتبارات التوظيف الاجتماعي ومستتعات البطالة المقنعة... سوف تساعد دون شك على الحد من الحاجة إلى استمرار تدفق العمالة الوافدة -عندما يعود المواطنون إلى سوق العمل- ومن ثم تخفيض حجم العمالة الوافدة وتحسين نوعيتها تدريجياً بشكل مخطط وفق حركة دورانها الطبيعية دون حاجة للتعدي على حقوق العمال الوافدين أو إثارة الدول المرسلة للعمالة. ولعل رفع إنتاجية العاملين في القطاع العام لتكون معبرة عن مستوى رواتب وامتيازات الوظائف الحكومية لتساعد على تحقيق

إستراتيجية إصلاح الخلل السكاني . هذا إضافة إلى دعم عمل المواطنين في القطاع الخاص من خلال منح التدريب وغيرها من الامتيازات التي يمكن توفيرها للقطاع الخاص بقدر التزامه بتوظيف العمالة الوطنية.

ثانيها : إصلاح الخلل الإنتاجي . وهذا يتطلب ابتداء إعادة النظر في طبيعة الربح الاقتصادي لصادرات النفط -أو ما تبقى منه-، والنظر إليه باعتباره إيراداً رأسمالياً يعود للدولة مقابل Oil in Place استنزاف الثروة النفطية ، وليس إيراداً جارياً ، وإنما هو قيمة للنفط في باطن الأرض . ومن هنا فإن الإيرادات الناتجة من جراء تسيل الثروة Replacement Value أو قيمة الاستبدال النفطية واستنزافها -ربح النفط- هي إيرادات رأسمالية يجب إعادة استثمارها في أصول إنتاجية معمرة من خلال بناء قاعدة اقتصادية بديلة لصادرات النفط الخام، ولا يجوز تبذيرها على الإنفاق الاستهلاكي ، من خلال المخصصات التحويلية والنفقات الجارية للميزانية العامة . فربح صادرات النفط يجب أن يعاد استثماره ويتحول إلى أصول إنتاجية مدرة للدخل يستفيد من منافعها -الأرباح وفرص العمل وتمويل الاستثمار- الجيل الحالي، كما تستفيد الأجيال القادمة بعد أن تستنضب الثروة النفطية أو يتآكل ريعها لسبب أو لآخر (الكواري ١٩٨١ : ٢٥-٢٧) .

وجدير بالتأكيد أن عملية تغيير سياسة تخصيص عائدات النفط، والتحول من خيار إنفاق معظمها -إن لم يكن كلها- على النفقات التحويلية (ومنها مخصصات الأسر الحاكمة) والنفقات الجارية (ومن بينها نفقات التسليح) من خلال الميزانية العامة... إلى خيار تخصيص معظمها -إن لم يكن كلها- تدريجياً للاستثمار في مشروعات إنتاجية مدرة للدخل ومولدة لفرص العمل... يحتاج إلى وقت ويتطلب بعض التضحيات ، وذلك حتى يتم بناء قاعدة اقتصادية إنتاجية غير معتمدة على دعم ريع صادرات النفط الخام ، توفر فرص عمل مجدية ومصادر دخل عام وخاص بديلة لربح النفط (الكواري ١٩٨٥ ب : ٧٣ - ٩٢) . وهذا يتطلب ان تتسع الطاقة الاستيعابية المنتجة تدريجياً وأن تتنوع مجالات الاستثمار المحلي والإقليمي في إطار التكامل الاقتصادي العربي.

وإلى جانب الإصلاح الإنتاجي ، فإن فرصة التحول -من استهلاك ريع النفط إلى استثماره- تتوقف على نمو إرادة مجتمعية ، والارتفاع بحس المسؤولية في الدولة والمجتمع إلى درجة القدرة على الجهاد الأكبر ، جهاد النفس والتخلص من حالة الإدمان الخطير على الاستهلاك والركون إلى تدفق ريع النفط . كما يتطلب إلى جانب الإرادة المصممة ، حسن الإدارة ، ومقومات التخطيط الاستراتيجي -التأشيري وليس الشامل- من أجل التحول تدريجياً من حالة الإعتماد شبه

المطلق على ريع النفط إلى وضع يكون فيه الاعتماد على إنتاجية الفرد وإنتاج المجتمع . ومن من الدعم الذي يعتمد عليه Phase - out أجل الوصول إلى ذلك الوضع لابد من التخلص تدريجياً الاستهلاك العام والخاص لاسيما التحويلي منه. وذلك من خلال تزايد النسبة المخصصة من عائدات النفط للاستثمار في المشروعات المنتجة ومشروعات البنية الأساسية ، على حساب تخفيض النسبة المخصصة لدعم الاستهلاك العام والخاص ، وسد عجز الإيرادات غير النفطية للميزانية العامة ، عن مواجهة النفقات العامة لاسيما المتكررة والتحويلية منها (الكواري ١٩٨٥ ب :٧٣-٩٢) . أن إصلاح الميزانيات العامة وربط النفقة العامة بالجدوى التنموية منها يساعد على معالجة العجزات ويوقف الحاجة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي إضافة إلى توفير مصادر للصرف على مشروعات البنية الأساسية والمشروعات الإنتاجية.

ولعل هذا التحول المرغوب، وتصحيح الخلل الإنتاجي، وإعادة النسق الإنتاجي إلى المجتمع... يتطلب في المقام الأول - أن تصبح " النفقات العامة " عامة بالفعل، تخدم غرضاً عاماً، ولها جدوى اقتصادية واجتماعية وسياسية من منظور المصلحة العامة فقط، دون أي اعتبار آخر للمزاعم التي تدعى حقاً خاصاً في المال العام. كما أن هذا الانتقال المرغوب ، من حالة الاعتماد شبه المطلق على عائدات النفط، قد يتطلب سياسات مرحلية ، من التعويض وشراء حق الخدمات المجانية او المخفضة الأسعار، التي اعتادت الدولة تقديمها مثل الكهرباء والماء . وذلك من خلال إنشاء صندوق لدعم مستوى معيشة المواطن، بعد أن تتخلي الحكومة عن سياسة التوظيف الاجتماعي للمواطنين في القطاعات الحكومية، وتخفيض تدريجياً دعمها للسلع والخدمات، وتعيد إلى الإنفاق العام الحس الاقتصادي وتأخذ باقتصادية النفقة العامة. إن إنشاء صندوق دعم المواطن يمثل ضرورة معيشية لمعظم المواطنين من أصحاب الدخل المحدود ، ومن الفئات الضعيفة بين المواطنين . كما أنه يحقق عدالة في توزيع أعباء عملية التصحيح الهيكلي للاقتصاد . وفي كل الأحوال فإن صندوق دعم المواطن هو حل مرحلي انتقالي، خلال مرحلة الانتقال من حالة الاعتماد على ريع النفط، إلى وضع الركون إلى إنتاجية الفرد وإنتاج المجتمع لتمويل الأنفاق الخاص والعام. وغني عن الذكر أن صندوق دعم المواطن ، يمكن تمويله من النفقات التحويلية ونفقات التسليح الباهظ التي يجب إعادة النظر في معظمها تحقيقاً للعدالة ، وكذلك تمويله بجزء من الدعم الذي سوف تسحبه الدولة من المستهلك - دعم الخدمات - عندما تتجه الدولة تدريجياً إلى جعل أسعار السلع والخدمات العامة تعبر عن حقيقة تكاليفها . ان إصلاح الميزانيات العامة

سوف يسمح للحكومات أن توظف عائدات النفط في المشروعات الإنتاجية ومشروعات البنية الأساسية تدريجياً ، بدلاً من استخدام معظمها لسد عجز الإيرادات غير النفطية عن مقابلة النفقات العامة.

و وجود صندوق لدعم المواطنين بهدف المحافظة على مستوى معيشي معقول لهم، هو أيضاً أمر ضروري لمعالجة الآثار السلبية المترتبة على توقف الحكومة عاجلاً أو آجلاً عن توظيف المواطنين في القطاعات الحكومية وفق اعتبارات اجتماعية. ففي هذه الحالة سوف ينج بالمواطنين إلى سوق العمل الطبيعية ، في القطاعات الاقتصادية، وعليهم منافسة الوافدين الذين هم أكثر استعداداً لقبول شروط عمل القطاع الخاص وقبول رواتب متدنية يصعب معها على المواطن توفير مستوى معيشي معقول إذا اعتمدوا عليها دون دعم من الدولة. وإذا لم توضع آلية انتقالية لذلك الدعم -تأخذ في الاعتبار تلاشيته تدريجياً- فإن المواطنين بشكل عام-كما سبقت الإشارة- سوف يضطرون إلى الرجوع على مدخراتهم وتصفية ما يمكن تصفيته من أصول . وتتآكل بذلك مراكزهم الاقتصادية وتتهار مكانتهم الاجتماعية مثلما حصل عند أفول عصر الغوص. ومن هنا فإن صندوق دعم المواطن هو آلية مرحلية تساعد المواطنين على الانتقال بسلام ، من حالة الاعتماد على الربح، إلى وضع الاعتماد على إنتاجية الفرد وارتباط الجهد بالمكافأة . ولذلك فإن هذه الآلية يجب أن يكون واضحاً بأنها مؤقتة ، مهمتها الأخذ بأيدي الضعفاء في اجتياز مرحلة الانتقال التي لا بد منها، شئنا أم أبينا .

ثالثاً : مدخل الاندماج الوطني بمعنى أن تكون المواطنة هي مصدر الحقوق ومناطق الواجبات . وأن يتساوى المواطنون كلهم دون تمييز، بصرف النظر عن مصدر اكتساب الجنسية، واعتبارات الجنس، في الحقوق والواجبات السياسية والاقتصادية. وهذا يتطلب التخلص من التقسيم الراهن أقرب. كما يتطلب تغييراً جذرياً في النظرة Caste System للمجتمع الذي هو إلى نظام الطوائف الجائرة وغير الإنسانية للمرأة ، التي أدت إلى وأدها اجتماعياً ، وحرمانها من حقوق الإنسان الشرعية والاكتفاء بتوفير الجانب المالي من احتياجاتها ، دون النظر الجدي الى احتياجاتها الإنسانية الأخرى ومتطلبات نمو شخصيتها باعتبارهن شقيقات الرجال ولديهن من المتطلبات مثل ما لدى الرجال. وكذلك يتطلب إعادة النظر في دواعي الهجرة، والاحتساب ، لتداعياتها بما يقتضيه العدل وتتطلبه الإعلانات والمعاهدات الدولية، آخذين في الاعتبار ضرورة إدماج من تلزم إقامته

في المجتمع ، واستيعابه في إطار الانتماء الوطني للمجتمع . والعرب أولى بالإقامة وهم أيسر لعملية الاندماج .

وتتطلب عملية الاندماج الوطني استكمال بناء الدولة وتماسك المجتمع . وهذا بدوره يتطلب أن تتساوى الفرص بالنسبة لجميع المواطنين وأن تراعي حقوق الإنسان بالنسبة لجميع السكان . ولعل الصيغة الدستورية التي تقوم على أساس مبادئ الدستور الديمقراطي وتفرض نظام حكم يضع الدستور موضع التطبيق ، من خلال مؤسسات وآليات نظام الحكم الديمقراطي ، وسيادة حكم القانون ، وشمول نطاق القضاء لكل ما يطاله الخلاف من أجل أن يحصل كل ذي حق على حقه من خلال قضاء مستقل ... هي الصيغة التي أثبتت التجارب الإنسانية أنها قادرة على تحقيق الاندماج الوطني وحل مشكلات التغيير ، وتهيئة المجتمع لمواجهة التحديات واغتنام الفرص على أساس مبدأ المواطنة.

ومن هنا فإن عملية الإصلاح السياسي والإداري تمثل هدفاً استراتيجياً من أجل تغيير المسار والانعطاف الآمن . كما أن الإصلاح السياسي والإداري هو الوسيلة الفعالة لتوفير الإدارة المناسبة لقيادة عملية التحول ، من طريق المسار الخطر الى المنعطف الآمن . وهنا أيضاً لا بد من التدرج والمرحلية . فعملية الإصلاح تحتاج إلى وقت ، ولا بد أن تأخذ وقتها ، شئنا أم أبينا . وإنما المهم أن تتجه النية صادقة باتجاه تنمية إرادة الدولة والمجتمع وتهيئتهما من خلال إدارة التغيير عبر مسيرة التحول . ولعل أحد أهم المؤشرات على وجود إرادة التغيير المأمولة ، يتمثل في منع الوزراء أثناء توليهم مناصبهم ، أن يزاولوا أي عمل مهني أو تجاري أو يدخلوا في معاملة تجارية مع الدولة . أن الوقوف ضد الفساد المالي والإداري لمن بيدهم سلطة اتخاذ القرارات العامة شرط أولي لقيام الحكومات وإداراتها العامة بواجب حماية المصلحة العامة ورعايتها . لذلك فإن التزام الحكومات بوضع حد للفساد المالي والإداري واستغلال النفوذ وحماية المال العام يمثل المؤشر الحقيقي لوجود إرادة سياسية للتغيير المأمول . وجدير بالملاحظة أن أهمية وضع المبادئ التي تحول دون تعارض المصالح موضع التطبيق -تعارض مصلحة الدولة والمجتمع مع المصالح الخاصة لمن يتخذون القرار باسم الدولة- قضية هامة جداً يتوقف عليها تحقيق اجتماعية الهدف بالنسبة للقرارات العامة من عدمه .

إن نقطة البداية المنطقية لعملية التحول من المسار الخطر الى المنعطف الآمن تبدأ بوضع النظم الأساسية والدساتير الراهنة موضع التطبيق ، بما في ذلك ما ورد فيها من نص يضمن

تعارض المصالح ونص على التطوير والتغيير المرحلي عبر مرحلة الانتقال -التي يجب تحديد زمنها- ، من أجل زيادة الحريات العامة وضمانات الحقوق وسيادة حكم القانون ونزاهة القضاء واستقلاله وشموله ، والأخذ بمبدأ الانتخاب والتمثيل في الشؤون العامة وصولاً إلى تداول السلطة. كما أن إقامة مجالس تشريعية منتخبة انتخاباً حراً نزيهاً هي بداية حقيقة لإعطاء المواطنين حق التعبير عن آراءهم. ومن خلال مثل تلك البداية الصادقة ستكرس مبدأ المواطنة ويتم التسليم بحق الشعب في أن يكون مصدر السلطات وفق صيغة دستورية ديمقراطية تبين دور الدولة ودور المجتمع وأسس التكامل بينهما، وتفتح آفاقاً رحبة لعملية الإصلاح الجذري الشامل المنشود. ذلك الإصلاح الذي يتحقق بموجبه الاندماج الوطني ويتأكد الانتماء والولاء للوطن ، وتراعي بفضل ضوابطه الموضوعية ، المصلحة العامة ويحتكم إليها . وفي ذلك عودة عصرية إلى بعد من أبعاد النسق الاجتماعي، الذي كانت المؤسسة القبلية تلعب فيه دوراً سياسياً يحقق مشاركة سياسية فعالة في الشؤون العامة للجماعة. بل في ذلك أيضاً... تطبيق سليم لمبدأ الشورى الملزمة، إضافة إلى انه انتماء مستقبلي إلى العصر .

رابعاً: الاندماج الإقليمي والتكامل العربي. هذا المدخل هو الإطار الذي يحقق لدول المنطقة الصغيرة كياناً اقتصادياً واجتماعياً قابلاً للتنمية، وكياناً سياسياً وعسكرياً قادراً على توفير الحد الأدنى من متطلبات الأمن القومي وامتلاك مقومات الإرادة الوطنية. إن تحول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى اتحاد فيدرالي وفقاً لما جاء في نظامه الأساسي ، وإقامة نواة اتحاد فيدرالي دستوري ديمقراطي مفتوح العضوية في الخليج والجزيرة العربية ، وتكامله مع بقية الأقطار العربية وتضامنه معها ، من خلال نظام عربي يوفر مقومات الأمن القومي... يمثل دون شك مدخلاً رئيسياً من مداخل المنعطف الآمن (الكواري ١٩٨٥ ب: ١١٧-١٢٧) و(الكواري ١٩٩٥) .

وهنا أيضاً لابد من المرحلية والتدرج غير المتواني نحو الاندماج الإقليمي والتكامل العربي . فما لا يدرك كله لا يترك جله. ولذلك فإن الإصلاح الداخلي في كل دولة من دول المنطقة، وكذلك التقارب بين أي دولتين من دول المنطقة في المجالات الاقتصادية والبشرية وتسهيل عملية الاتصال والاندماج، وحل مشكلات الحدود وإخضاع اختلاف الأمزجة الشخصية للاعتبارات الإستراتيجية... كلها تقرب دول المنطقة وشعوبها من مشارف الاندماج الإقليمي والتكامل العربي. ولذلك يجب أن يكون تقييمنا للعمل الرسمي ، منطلقاً من المحاولات الجادة والصبورة من أجل تغيير معطيات الواقع الردي ، وليس من سماع الشعارات التي لا تخضع العمل للاعتبارات

الوطنية والأبعاد المستقبلية ، بل تتجاهل مصلحة اهل المنطقة ورغبتهم في الاندماج في كيان فيدرالي ديمقراطي يوفر مقومات الأمن ومتطلبات التنمية .

ولعل مرحلة العمل من أجل الاندماج الإقليمي والتكامل العربي ، إضافة الى إصلاح الخلل السكاني والخلل الإنتاجي وتحقيق الاندماج الوطني ... تتطلب كلها دوراً للمجتمع المدني إلى جانب دور الدولة ، وربما تتطلب تنمية قدرته على الضغط من أجل ترشيد العمل الرسمي وتنمية إرادة مجتمعية . ومن هنا فإن العمل الأهلي لاسيما السياسي والثقافي والمهني منه عليه واجب لا بد من أن يقوم به ، على المستوى المحلي والمستوى الإقليمي والمستوى العربي . ومقومات العمل الأهلي والبنية الأساسية للعمل غير المباشر تتمثل في تنمية قدرات منظمات المجتمع الأهلي وتفاعيل دور المواطنين في الشؤون العامة . وهناك وسيلتان رئيسيتان تساعدان العمل الأهلي على القيام بدوره على المستوى المحلي والإقليمي والعربي . أولهما : قيام حركات لحماية حقوق المواطن والدفاع عن حقه المشروع في الدفاع عن مستقبله وتأمين مصيره . وثانيتها : قيام حركة دستورية تشد الشورى الملزمة وإقامة نظم حكم ديمقراطي في إطار الاندماج الإقليمي والتكامل العربي ، وتكرس نسقاً سياسياً موضوعياً يراعي المصلحة العامة ويحتكم اليها ويتبنى إستراتيجية تنموية تأخذ بعقلانية المنهج وتلتزم باجتماعية الهدف .

وتبقى فرصة سلوك المنعطف الآمن... إمكانية عقلانية وضرورة وطنية وإقليمية وعربية ، يتوقف اغتنامها على عزيمة أهل المنطقة في المقام الأول . " وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم " . والبدل لاغتنام فرصة سلوك المنعطف الآمن -قبل فوات الأوان- هو استمرار نمط تنمية الضياع . وبالتالي انزلاق مجتمعات المنطقة -لا قدر الله- آجلاً أو عاجلاً في متاهات المسار الخطر والطريق المسدود، بعد أن يتم القضاء على البقية الباقية من مقومات المجتمعات الأصلية وطمس معالمها . وعندها تحل محلها مجتمعات جديدة متعددة الجنسيات ومختلفة الثقافات. والزمن كفيل بالإجابة عما إذا كان مسار "تنمية" الضياع مساراً لا يمكن إيقاف تداعياته ... أو أن المجتمعات الأصلية مازالت بها حيوية ولديها حس بالمسئولية التاريخية تجعل من أخطاء الماضي مجرد ضياع لفرص التنمية ، يمكن للمجتمع - عندما يمتلك مقدراته ويتم أخذ الدولة له في الاعتبار - أن يعوض بعضاً من تلك الفرص الضائعة في المستقبل ، مستفيداً من الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة ومن إمكانيات الثروة النفطية التي مازال بها خير ، إذا ساد العدل وارتفع حس المسئولية المجتمعية ، لدى الحاكم والمحكوم واحتكما للعقل والمسئولية الوطنية .

المصادر

المراجع باللغة العربية

- ابوزيد ، أحمد ،
البناء الاجتماعي ، الجزء الثاني ، الأنساق ، المكتب الجامعي :١٩٨٧
الحديث ، الإسكندرية.
الأمم المتحدة ،
"مشروع إعلان وبرنامج عمل القمة العالمية للتنمية الاجتماعية"
مجلة الدراسات الإعلامية ، القاهرة ، العدد (٧٨) يناير - مارس ١٩٩٥ .
التمار ، عبد الوهاب علي (إشراف) ،
الأصول المالية الخارجية لاقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، :١٩٨٥
كاظمة - الكويت .
الخواجة ، ليلى احمد ،
"التشغيل وأنظمة معلومات سوق العمل بدول مجلس التعاون" في المكتب التنفيذي ١٩٩٨ :
لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون نظم معلومات
سوق العمل : البحرين ١٩٩٨ .
السعدون و آخرون ، جاسم خالد السعدون بالتعاون مع ناديا الشراح ودنيا بهبهاني،
"تقويم تجارب التنمية في دول الخليج العربية " ، منتدى التنمية ، دبي . :١٩٩٥
الكاظم ، أمينة علي ،
السكان والعمالة الوافدة في المجتمع القطري ، هجر ، القاهرة . :١٩٩١
الكواري ، علي خليفة ،
دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية ، عالم المعرفة (٤٢) :١٩٨١
الكويت.
الكواري ، علي خليفة ،
هموم النفط وقضايا التنمية، كاظمة ، الكويت . ١٩٨٥ أ :
الكواري ، علي خليفة ،

- نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة ، مركز دراسات الوحدة ١٩٨٥ب:
- العربية ، بيروت .
- الكواري ، علي خليفه ،
- " نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط " في ١٩٩٠:
- جاسم السعدون وعلي الكواري-رسالة إلى عاقل، دار المستقبل العربي ، القاهرة .
- الكواري ، علي خليفة ،
- " ما العمل ... من أجل المستقبل " المستقبل العربي ، ١٩٩٥/٥ ، ١٩٩٥:
- بيروت .
- المنيف، ماجد ،
- ١٩٩٦: عجز الموازنة العامة والإصلاح الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية:
- ورقة غير منشورة.
- بدوي، احمد زكي ،
- مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت . ١٩٧٨:
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،
- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ، أكسفورد . ١٩٩٠:
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،
- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١ ، أكسفورد . ١٩٩١:
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ ، أكسفورد . ١٩٩٢:
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،
- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣،مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣:
- بيروت .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،
- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤،مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤:
- بيروت .
- بوتومور ،
- تمهيد في علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة . ١٩٨١:
- حسن ، عبد الباسط محمد ،
- علم الاجتماع ، مكتبة غريب ، القاهرة . ١٩٨٢:

- سالم واسكندر ، ايلي سالم و عدنان اسكندر،
" تقرير وتوصيات حول برنامج الإصلاح الاداري في دولة قطر "
بيروت (على الآلة الكاتبة) .
غيث ، محمد عاطف ،
علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة . ١٩٦٦ :
غيث ، محمد عاطف ،
قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة . ١٩٧٩ :
لورمر ، ج.ج ،
دليل الخليج،ترجمة المكتب الثقافي لحاكم قطر ، دار العربية ،بيروت. ١٩٧٠ :
مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،
النشرة الاقتصادية ، الرياض . ١٩٩٤ :

المراجع الأجنبية :

- Encyclopedia Britannica , Inc,
1973 -1974.: The new Encyclopedia Britannica , Vol . 11
Chicago .
Gause , F . G.,
1995: " The Political Economy Of National Security in
GCC states, Gulf 2000 Conference, Abu Dhabi .
Kuznets , Simon
1966 : Modern Economic Growth , Yale University
Press ,New Haven .
Meier , Gerald M . ,
1976: Leading Issues in Economic Development . 3rd ed. ,
Oxford , University Press, New York .